



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير تحت
عنوان :

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة
الاقتصادية لديوان الترقية والتسيير العقاري
O.P.G.I لولاية مستغانم

إشراف الأستاذ :

~ محمد ولد سعيد

إعداد الطالبين :

~ بلحول منصورية

~ قلوعة عبد الله

السنة الجامعية : 2021 ~ 2022



إهداء

شكر الله عز وجل على نعمة العقل وعلى نعمة العلم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم .

~ الجنة تحت قدميها والحنان منبعها، والراحة والطمأنينة سرها

إلى الوالدة بآرك الله في عمرها.

~ العطاء والسند، وسر نجاحنا ووصولنا، وفرحة قلبنا

إلى الأب رحمه الله

سعادتنا وفرحتنا وسندنا

~ إلى إخواننا بآرك الله في عمرهم

إلى أستاذنا " محمد ولد سعيد " بآرك الله فيه وبآرك الله في عمره

~ إلى عائلتنا حفصها الله وبآرك فيها

وإلى جميع أصدقائنا ومن سندنا من قريب أو من بعيد

~ عبد الله

~ منصورية

كلمة شكر والتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، غير مكفي، ولا مودع
ولا مستغني عنه، ربنا الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفي ولا مكفور.
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم بمد يد العون
في إتمام هذا العمل.
ولا ننسى أن نشكر كل الشكر لكل الأساتذة المحترمين.
كما نتقدم بكامل شكرنا إلى كافة عمال مؤسسة ديوان الترقية والتسيير
العقاري لولاية مستغانم.
ونخص بالذكر السيد " حراث فريد " .

مقدمة

مقدمة :

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، و بالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لدمتها المالية وتسييرها الفعال يمثل مصدر استمرارها لذا على إدارة المؤسسات بمختلف وظائفها أن تواكب التغيرات والتحديات. وذلك لتفادي زوالها وانهيارها ومن بين هذه الإدارات نجد الإدارة المالية التي يجب على المؤسسات أن تعير اهتمام كبير وذلك لأهميتها البالغة التي تكمن في تمويل مختلف وظائفها ومشاريعها لأن أي عجز وسوء تسيير في الإدارة المالية يعرض المؤسسة لخطر الإفلاس والعسر المالي.

ومن أهم الأدوات نجد التحليل المالي والذي يعتبر من أهم مواضيع الإدارة المالية للمؤسسة والذي يسمح بالتعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالاعتماد على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها وكشف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها.

بالإضافة للتشخيص المالي الذي يعتبر من ضروريات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي فهو يعتبر مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة لتتمكن من إصدار حكم منطقي فهو يدرس البيانات المالية والمحاسبية ويحللها ليكشف الأسباب التي أدت إلى ظهورها مما يساعدها في التعرف على نقاط الضعف والقوة وذلك عن طريق تحليل المعطيات والقيام بتقديرات تركز على وضع مخططات مستقبلية ملائمة.

وعلى ضوء ما تقدم نتضح معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على الشكل التالي :

ما أثر التحليل المالي على تشخيص الوضعية المالية داخل تسيير ديوان الترقية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة التساؤلات الفرعية التالية:



1 - الأسئلة الفرعية:

1. ما علاقة التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية؟
2. كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة؟
3. ما مدى تطبيق التحليل المالي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري؟

2 - فرضيات البحث:

1. التحليل المالي وظيفة فعالة في المؤسسة الاقتصادية كونها تعمل على توفير الأموال للمؤسسة وتحديد الاستخدام الأمثل لها فهل تكون النتيجة المتوصل إليها كاملة أم يوجد بعض النقائص.
2. تساهم أدوات التحليل المالي في جمع المعلومات وتحليلها ثم تشخيصها، بعد ذلك وضع الخطط المالية الكفيلة لتحقيق أهداف المؤسسة، فمن خلال بحثنا يتضح نسبة تحقق الأهداف.
3. تكمن أهمية التحليل المالي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري في كونه يحدد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

3. منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي اللذان يقومان على جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة التي تساعدنا على الوصف الدقيق للموضوع وتحليله للوصول إلى النتائج.

4. الأدوات المستعملة في البحث:

بصدد الدراسة استندنا على بعض الوسائل والأدوات التي تساعدنا على بلوغ هدفنا وهي "الكتب باللغة العربية ، مذكرات ماجستير ، مطبوعات جامعية وغيرها.
بالإضافة إلى المقابلات والمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة المتعلقة بأهمية الإدارة المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I

5. أسباب اختيار الموضوع:

- ~ باعتبارنا طلبة في فرع التسيير ارتأينا تناول هذا الموضوع في حدود تخصصنا.
- ~ يعتبر من المواضيع الجديدة ولم يتطرق إليه الكثير.

~ أهمية الموضوع على الصعيد الاقتصادي عامة وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية خاصة.

6. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة لتحقيق النقاط التالية:

- محاولة التأكيد على الدور الفعال للإدارة المالية باعتبارها أهم العوامل المؤثرة على نجاح أهداف المؤسسة.

- إبراز أهمية التحليل المالي في كشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف المكتسبة وإسقاطها على الجانب التطبيقي .

7. أهمية الدراسة:

- تتمثل الأهمية الكبرى لهذه الدراسة في توضيح أثر وأهمية الإدارة المالية على المؤسسة.

- يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في زيادة الاهتمام بتفعيل الإدارة المالية باعتبارها محدد أساسي لأداء المنظمة.

- محاولة التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي.

8 . تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين قسم نظري وآخر تطبيقي، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، إذ أن ما تضمنته المقدمة هو طرح وتحديد المشكلة وصياغة مجموعة من الفرضيات، أما الجزء النظري فيشمل 3 فصول. أما الجزء التطبيقي فقمنا بدراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بمستغانم . ونصل في الأخير إلى خاتمة نورد فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها وكذا أهم التوصيات وآفاق الموضوع.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي ودراسة الميزانية
المحاسبية

تمهيد :

إن التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي فهو تشخيص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال السنوات الماضية ، ويمكن للتحليل المالي أن يكون خارجي معناه الدراسة التي تقوم بها المؤسسات المالية البنوك أو السوق المالي ، كما يمكن أن يكون التحليل المالي داخلي من أجل المراقبة وذلك باستعمال عدة معلومات اقتصادية وفنية ومالية ، إذ نجد أن دراسة وتحليل هذا الموضوع يجب تمر بعدة مراحل حيث تطرقنا في البداية إلى :

ماهية التحليل المالي والميزانية المحاسبية كأول خطوة ثم إلى مدخل للتحليل المالي حيث سنعرض فيه نشأته ومختلف المراحل التي مر بها مع ذكر مفاهيمه وأهدافه واستعمالاته وإبراز نتائجه ، بعدها سنستعرض البيانات المستعملة في التحليل المالي للمؤسسة وخطواته الوظيفية المالية مع تحديد أنواع التحليل المالي .

وفي الأخير قمنا بدراسة وتحليل الميزانية المحاسبية عن طريق تعريفها والعناصر المكونة لها بترتيبها مع إعطاء الشكل العام لها .

المبحث الأول : التحليل المالي ونظريته التاريخية .

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومراحل التحليل المالي بالإضافة إلى المفهوم والأهداف.

المطلب الأول : نشأة ومراحل التحليل المالي .

أولاً : نشأة التحليل المالي¹ : تعود نشأة التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين في أساس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ، وذلك استناداً على المستندات والكشوف المحاسبية للمؤسسة ، ومع تطور الصناعة والتجارة في بداية القرن العشرين اتضح ضعف وعدم كفاية التحليل المالي مما أدى إلى ظهور دراسات أخرى أكثر تعمقاً، وذلك باستعمال نسب أخرى للمقارنة بين عدة مؤسسات ، وبعض هذه الدراسات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمحورت حول التحليل نسب البيع لـ 981 مؤسسة مصنعة وفق قطاعات اقتصادية مختلفة ، ونواحي جغرافية مما يساعد على التفرقة بين المؤسسات بسهولة.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929.1933) دور إيجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ، حيث أصبح هذا الأخير يكتسي أهمية كبيرة وأصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الإفلاس ، وفي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف حيث عملت على نشر تقديرات وإحصائيات متعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع اقتصادي ، وكما كان لفترة بعد الحرب العالمية الثانية أثراً معتبراً في تطوير التحليل المالي .

فقد أظهر المصرفيون المقترضون اهتمامهم بتحديد نوعية المؤسسة ووسائل التمويل اللازمة وقد تم تكوين في سنة 1967 بفرنسا لجنة عمليات البورصة التي تهدف لتأمين الاختيار الجيد والمعلومات الحالية التي تنشرها المؤسسة المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل يساهم في إعطاء نظرة جيدة

¹ إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، د . م . ج . طبعة منقحة، الجزائر، 2000 ،ص. 229 .

للتحليل المالي، الذي تحول بدوره من التحليل الساكن فترة فترة معينة (سنة . سداسي . ثلاثي شهر) إلى التحليل الديناميكي (دراسة للحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة)، و ذلك بمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور المؤسسات ماليا.

ويمكن تلخيص القول في أن الاهتمام قد انتقل من مرحلة البحث عن الأموال إلى مرحلة إدارة الأموال مع التوسع المتزايد في استخدام النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات المالية.

ثانيا : مراحل التحليل المالي :

يمر التحليل المالي بمرحلتين هما :¹

1 - التحليل المقارن .

2 - التحليل السببي .

❖ المرحلة الأولى :

- التحليل المقارن : ويسمى أيضا بتحليل المؤشرات الاقتصادية على اعتبار أن الأرقام المجردة أو المطلقة التي تظهر لنا القوائم المالية و الكشوف الملحقة بها ، ماهي في حقيقة الأمر إلا مؤشرات اقتصادية كمية ومن واقع هذه المؤشرات ممكن إعداد المقارنة بين المؤشرات بمختلف الاتجاهات لغرض تحديد الانحرافات بحيث يصبح من الممكن تقييم الوضع بشكل عام حيث أن إجراء المقارنة بين هذه المؤشرات سواء كانت كمية أو نوعية من حيث درجة انخفاضها أو ارتفاعها وبالتالي معرفة اتجاهاتها.

❖ المرحلة الثانية :

- التحليل السببي : ويسمى أيضا بالتحليل الحسابي وذلك بتجزئة الانحراف الإجمالي الناتج من عملية المقارنة إلى انحرافات جزئية وعلى عدة مستويات وحساب قيمة كل جزء فيها ، وعلى هذا الأساس يقصد بالتحليل السببي والدراسة المعمقة للانحرافات الإجمالية إلى مجموعة من الانحرافات الجزئية التي تشكل أساس سببي ، وهناك طرق عديدة للانحرافات الجزئية ، نشير هنا إلى البعض منها وهب على النحو التالي :

1 حمزة شمخي ابراهيم الجزائري، "الإدارة المالية الحديثة ، منهج علمي في اتخاذ القرارات"، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص. 50 52

- الطريقة الحسابية .

- طريقة استبدال المتتالي المتسلسل .

- طريقة الدوال الوظيفية .

حيث يتم بواسطة هذه الطرق تجزئة الانحراف الإجمالي إلى انحرافات جزئية وحساب قيمتها، وبالتالي تفسيراً مسبباً لغرض معالجتها وبالتالي استخدام البيانات والمعلومات الناتجة من عملية هذا التحليل لأغراض التخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي .

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة ، والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.¹

بعبارة أخرى يعتبر التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية، والمهتمة بالمنشآت الخاصة والعامة وكل من يعنيه المال الخاص والعام وترشيد استخدامه ، حيث أن للتحليل المالي من وسائل والأدوات والطاقت ما يمكنه من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط بالإضافة إلى تقييم المنشآت تقييماً شاملاً أو جزئياً.

إذ أن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها القياس المحاسبي و التوصيل المحاسبي .

1 رشاد العصار و آخرون، " الإدارة و التحليل المالي"، دار البركة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2001، ص. 151.

حيث أن القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي، تعتبر المدخلات لعملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تعتبر هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاقة في فهم الوضع المالي للمنشأة وتفسيره ، وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي و سلامة وكفاية الإفصاح المحاسبي و ملائمة شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم، و العكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس المحاسبي أو الإفصاح المحاسبي) أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية إذ المبني على الخطأ غالباً ما يكون خاطئاً¹.

كذلك يتعلق التحليل المالي بنشاط كل المنشآت مهما كان نوعه تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو خدمياً أو تمويلياً، ومهما كان الكيان القانوني لهذه المنشأة قطاع خاص أو عام أو مختلط، أم كانت وحدة إدارية تشكل جزءاً من الأجهزة الحكومية و سواء استهدفت هذه المنشأة الربح أم لم تستهدفه، فمن حيث المعنى لم يعد التحليل المالي يعني دراسة تحليلية إنتقادية مفصلة للقوائم المالية و لكمية ضخمة و متنوعة من المعلومات المفيدة و الملائمة و الضرورية و مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمنشآت.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي .

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله، فهناك الطرف الخارجي والمتمثل في المؤسسات المصرفية و رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة (كالمساهمين) أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة و هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين و هذا حسب طبيعة الطرف الذي يستعمل التحليل المالي إلى²:

أولاً: الأهداف الخارجية :

وهي الأهداف التي يسعى الطرف الخارجي من المؤسسة إلى تحقيقها من خلال التحليل المالي و نذكر منها:

1 - معرفة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

1 صادق الحسني، "التحليل المالي و المحاسبي"، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998، عمان، الاردن، ص. 73 . .

74.

2 . رشاد العصار وآخرون، "التحليل المالي والمحاسبي"، دار البركة للنشر و التوزيع ، عمان، ص 154 .

- 2 - تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض .
- 3 - اتخاذ قرار فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة للبنك .
- 4 - تقييم النتائج المالية إذ بواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي .
- 5 - الحكم على مديكفاءة الإدارة و التأكد من صلاحية السياسة المالية المطبقة و اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و استقلالية المؤسسة .
- 6 - مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع .

ثانيا : الأهداف الداخلية :

- يعتبر الطرف الداخلي أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار وهذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة ومن الأهداف الداخلية نذكر ما يلي :
- 1 - إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل .
 - 2 - الإطلاع على مدى صلاحية و نجاعة السياسات المالية ، الإنتاجية ، التموينية والتوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل.
 - 3 - التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة تمويل التمويل المعتمدة، مثلا: القروض .
 - 4 - الحكم على مدى تطبيق و تحقيق التوازنات المالية و مردوديتها.
 - 5 - استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية و الاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة .
 - 6 - اتخاذ قرارات حول عملية الاستثمار أو التمويل و التوزيع و الأرباح.
 - 7 - استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة)، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه.

المطلب الرابع: استعمالات التحليل المالي و نتائجه .

أولاً: استعمالات التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي من عدة أطراف داخلية "المؤسسة" وأخرى خارجية (البنوك، المستثمرون، الموردون... الخ).¹

1الأطراف الداخلية: يستعمل أساسا من طرف إدارة المؤسسة ومن أهم هذه الأطراف

*المدير المالي :

يستعمل التحليل المالي أساسا في المؤسسة من طرف المسير المالي و هذا حتى يتمكن من تحقيق الأهداف التالية :

- إعطاء الحكم حول قدرة المؤسسة .
- الحكم على صلاحيات السياسات المالية .
- معرفة المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية – المديونية .
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار .
- إعطاء أحكام حول تطبيق التوازنات المالية و على المردودية في المؤسسة .

الأطراف الخارجية :

التحليل المالي يستعمل من عدة أطراف خارجية يهتما مصير المؤسسة منها:

أ - البنوك و المؤسسات المالية:

تعد البنوك المقرض الأساسي للمؤسسات الاقتصادية حيث أنها تملك أموالا هائلة يمكن تسخيرها لفائدة المؤسسة ، ويحث البنك هذه الأخيرة على الاهتمام بالتحليل المالي خاصة وأن موافقة البنك على الاقتراض مرتبطة بالذمة المالية للمؤسسة على تحقيق مشاريعها وسداد ديونها .

ب - المساهمون :

كما هو ملاحظ يأتي المساهمون في المرحلة التالية من المهتمين بالتحليل المالي بعد إدارة المؤسسة والبنك و ذلك نظرا لبعدهم عن الدائرة التسييرية، حيث أن هؤلاء لا يهتمون إلا بالقوة الإدارية للمؤسسة أي قدرتها على تحقيق الأرباح وثباتها ولكن غالبا ما نجد المساهمون

¹ ناصر دادي عدون، " تقنيات المراقبة في التسيير - التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائر، ص 11 - 13

في المؤسسات الكبرى والمتوسطة يتكفلون بمهمة تسيير هذه الأخيرة نظرا للامتيازات الممنوحة لهم فإن الرجل المالي يكون أكثر دقة.

ج - مصلحة الضرائب :

تقوم هذه المصلحة بتحديد الوعاء بشكل صحيح والقضاء على التهرب والتلمص الضريبي المحتمل.

د - الموردون :

إن تطبيق البيع على الحساب يؤدي بالموردين على التخوف من عدم تسديد لديونها اتجاههم ولذلك يقومون بعملية التحليل المالي للوضعية المالية لهذه المؤسسة و اتخاذ القرار بشأن بيعها للبضاعة على الحساب أو التسديد الفوري، إضافة إلى هذه الأطراف المهمة بالتحليل المالي حياء والتخطيط و معاهد الأبحاث.

ثانيا: نتائج التحليل المالي :

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي¹.

- 1 نتائج التحليل الخارجي :

باختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنوك خاصة
- اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع و إظهار أحسنها أو أضعفها.

¹ ناصر دادى عدون، ، مرجع سبق ذكره ، ص. 12 13

- نتائج التحليل الداخلي :

كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله :

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.

- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية

للفترة تحت التحليل

-التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة

المديونية مثلا.

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.

- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

المبحث الثاني: التحليل المالي : البيانات والأنواع.

سنطرق في هذا المبحث الى تعريف البيانات الداخلية والخارجية للتحليل المالي.

المطلب الأول: البيانات الداخلية والخارجية للتحليل المالي

إن السنوات الأخيرة حفلت بالتطورات و المواقف الفلسفية في الفكر المحاسبي والإداري و التي انعكست آثارها على الأداء تقييم و على التركيز على الإطار المنطقي للقرار الذي بدوره يرتكز على الأساليب الرياضية و الإحصائية بالإضافة إلى عالم الحقيقة .

و يمكن تقسيم مخرجات النظام المحاسبي من المعلومات في فئتين أساسيتين هما¹ :

معلومات داخلية :

تتسم بالتفصيل و تكون بمثابة المدخلات بالنسبة للتقارير المالية الداخلية التي تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة و المتمثلة في:

أ- الميزانية المحاسبية :

تعبر الميزانية عن مجموعة من المصادر المالية (خصومها)، وما تملكه من وسائل (أصولها) و ذلك في فترة زمنية معينة، و هذه الميزانية تعطي فكرة عن التوازن المالية و قيمته في المؤسسة .

¹ صادق الحسني، مرجع سبق ذكره، ص. 91 . 92

ب - جدول حسابات النتائج :

هو وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة خلال فترة الدورة لإبراز التكاليف و الإيرادات التي تمكنها من تحديد نتيجة المؤسسة .

ج - ميزان المراجعة :

يعتبر مراجعا داخليا يمكن اللجوء إليه، فهو يبين التدفقات المالية الحقيقية الخامة داخل المؤسسة .

د - جدول التمويل :

هذا الجدول يعطينا نظرة شاملة مجمعة و مكدسة للاستعمالات و المصادر، و يبين أيضا التدفقات الداخلية و الخارجية .

2 - معلومات خارجية :

ذات طابع إجمالي و تعتبر بمثابة المدخلات للتقارير المالية الخارجية و التي تعرف بالقوائم المالية التي تصدرها المنشأة للأطراف المعنية، و يجدر أن نشير هنا إلى الأهداف الأساسية للتقارير المالية المنشورة تطوير المبادئ المحاسبية و المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين AICPA و هي كالآتي :

* توفير معلومات مالية موثوق بها و عادلة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة و التزاماتها المترتبة على هذه الموارد تجاه الملاك بحيث تتيح هذه المعلومات للأطراف المستخدمة لها تقييم مواطن القوة في المنشأة و مواطن الضعف فيها .

* توفير معلومات لتلك الأطراف عن التغييرات الحادثة في المركز المالي بسبب الأنشطة المستهدفة لتحقيق الأرباح.

* توفير معلومات تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة في التنبؤ بالقوة الإيرادية للمؤسسة.

* تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات كافية عن السياسات و الفروض و المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد تلك القوائم كأساليب تقويم البضاعة و طرق احتساب استهلاك الموجودات الثابتة، و طرق تكوين مخصصات الانخفاض في قيم الاستثمارات و المدينون .

و إن وسائل الاتصال المستخدمة في نقل المعلومات السالفة الذكر هي :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل أو الحسابات الختامية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- حسابات توزيع الأرباح و الخسائر .

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي¹

1 (التصنيف : تشمل عملية التصنيف في التحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج و الهدف منها الوصول إلى وضع المعلومات المالية التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

2 (المقارنة : بعد عملية تحليل الأرقام و تصنيفها تقوم بمقارنة الأجزاء ببعضها البعض، الكلية و هذه العملية تساعد على الكشف عن علاقة الأرقام فيما بينها.

3 (الاستنتاج : بعد عملية التصنيف والمقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترات متعددة أو لفترة محاسبية واحدة مع المؤسسات الممثلة لها يمكن تحديد آفاقها خلال الفترات اللاحقة عن طريق معرفة الوسائل الوقائية لحل المشكلات للمؤسسة، ومن هذا فالمؤسسة تتحكم في مركزها المالي وبالتالي تمكننا من تقدير إمكانياتها وقدرتها.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي .

يمكن إجراء التحليل المالي من حيث نطاقه على النحو التالي²:

1 - التحليل المالي على المستوى الوطني :

يقصد هذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، و تدخل ضمن عملية تقييم هذه الظواهر والعمليات المالية في مقاييس الاقتصاد ككل، و يعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي و يدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي .

¹ جميل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص. 79

² حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، " الإدارة و التحليل المالي"، دار الصفاء الاردن، 1998، ص. 48 – 50

2 - التحليل المالي على مستوى مؤسسة الأعمال :

يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف على الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

*** كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث شموليته على النحو التالي :**

أ - التحليل المالي الشامل :

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

ب - التحليل المالي الجزئي:

يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية الإدارية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي...إلخ .

كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث وقت (زمن) وقوعه على النحو التالي :

أ - التحليل المالي الخارجي :

ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا من خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة... إلخ.

ب - التحليل المالي المستقبلي :

ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة مستقبلية ، كأن تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات قادمة و ذلك بالاعتماد على البيانات و المعلومات التاريخية للمنشأة.

*** كما أن إجراء التحليل المالي من حيث طبيعته يكون على النحو التالي :**

أ - التحليل المالي الداخلي :

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال (المؤسسة) أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل منشأة الأعمال .

ب - التحليل المالي الخارجي :

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المنشأة.

***كما يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شكله على النحو التالي :**

أ - التحليل العمودي (الرأسي) :

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة النتيجة كأن يكون جانب النفقات أو جانب الإيرادات، وكذلك بالنسبة لقائمة المركز المالي من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة المركز المالي كأن يكون مصادر التمويل أو أوجه الاستخدام، أي بعبارة أخرى إيجاد الأهمية النسبية لمكونات بنود قائمة النتيجة و قائمة المركز المالي.

ب - التحليل الأفقي :

ويقصد بهذا النوع في التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي معا خلال فترتين زمنيتين من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات في كل فقرة من فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي.

المبحث الثالث: دراسة و تحليل الميزانية المحاسبية

سننظر في هذا المبحث الى تعريف الميزانية المحاسبية ، عناصرها ، ترتيبها وشكلها العام .

المطلب الأول: تعريف الميزانية المحاسبية.***التعريف الأول:**

تعرف الميزانية المحاسبية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (شهر، فصل، سداسي، أو على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول ولكل ما عليها من ديون (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) و الفرق بين ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية، أو بعبارة أخرى ما

تملكه من أموال خاصة، و مجموع الأموال الخاصة و الديون المختلفة تمثل الخصوم و التي تساوي قيمة الأصول.¹

*التعريف الثاني:

ويمكن تعريف الميزانية على أنها القائمة التي تظهر ممتلكات المشروع والتزاماته وفي الجانب المقابل تظهر فيه خصوم المشروع وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن ممتلكات المشروع لا بد أن تساوي التزاماته سواء لصاحب المشروع أو الآخرين، ومنه تعتبر الميزانية جدول يبين عناصر الموجودات و المطالب في تاريخ معين.²

*التعريف الثالث :

يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول و لكل ما عليها من الديون (قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل)، و الفرق بين ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون يمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة.³

* التعريف الرابع :

الميزانية عبارة عن جرد يتعلق بفترة معينة لكل ما للمؤسسة (أصول) لكل ما هو عليها من خصوم (ديون). إن الفرق بين ما هو لها وما هو عليها يظهر لنا ذمتها المالية أو الحالة الصافية (الأموال الخاصة).⁴

لكل ميزانية تاريخ و أي ميزانية بدون تاريخ لا معنى لها.

المطلب الثاني: عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها

أولاً: ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية :

للميزانية المحاسبية عنصران أو جانبان هما الأصول و الخصوم، وكل واحد منهما له خاصيته و مبدأ ترتيب خاص به.

¹ محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، د. م. ج، الجزائر، 1999، ص. 08

² الأزهر قادري، "مبادئ المحاسبة العامة"، د. م. ج، الجزائر، 1988 ص. 10

³ ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره ص. 17

⁴ يحيى سعدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006

1 (الأصول :

ترتب أصول الميزانية على درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى حالة نقود في النشاط العادي للمؤسسة فنجد الاستثمارات من المباني و الآلات لا يمكن أن تتحول إلى نقود إلا بعد عدة سنوات و عند انتهاء مدة استعمالها نحصل على قيمتها على شكل مجموع الاستهلاكات المتراكمة عند انتهاء حياتها والتي تستعمل بعد ذلك في شراء آلات واستثمارات جديدة.

بينما نجد المخزونان من المواد و اللوازم تستغرق أقل مدة من الاستثمارات لكي تتحول إلى نقود فهي تستغرق دورة استغلالية على الأكثر لكي تعطينا منتجات التي تباع و تصل إلى الحالة النقدية بعد ذلك و نجد مراكز الزبائن و أوراق التحصيل التي تعبر عن قيم تنتظر الدفع من طرف المتعاملين مع المؤسسة و هي أكثر سيولة، و في الأخير البنك و الصندوق اللذان يعبران عن السيولة الجاهزة و التي تستطيع التصرف فيها مباشرة .

2 (الخصوم :

ترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقيتها المتزايدة، أي بدلالة الزمن الذي يبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، حيث تتعدم الاستحقاقية لرأسمال المؤسسة ومجموع احتياطاتها و علاوات الإصدار و تكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء و الخسائر و تكون مدة استحقاق المورد بالتدرج من الطويلة ، فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل .

ثانيا : عناصر الميزانية المحاسبية:

سبقنا و أن قلنا أن الميزانية المحاسبية تنقسم إلى جانبين و هما الأصول و الخصوم.

• عناصر الأصول :

تنقسم الأصول إلى ثلاث عناصر هي الاستثمارات و المخزونات و الحقوق .

• الاستثمارات :

هي عبارة عن الأصول الثابتة المادية و المعنوية التي اقتنتها المؤسسة أو قامت بتصنيعها بوسائلها الخاصة و ذلك لاستعمالها بصورة دائمة في عمليات المؤسسة و تنقسم الاستثمارات إلى استثمارات معنوية و استثمارات مادية.

أ - الاستثمارات المعنوية :

وهي عبارة عن الأصول الثابتة لا وجود مادي لها مثل المصاريف الإعدادية و القيم المعنوية كأموال التجارة و حقوق الملكية التجارية والصناعية ، ولكونها ضرورية لنشاط المؤسسة لذلك تقوم المؤسسة بشرائها.

المصاريف الإعدادية :

هي مصاريف (و ليست موجودات أو سلع) تقوم بها المؤسسة عند تكوينها أو عند الحصول على ممتلكاتها الدائمة الاستعمال، و هي ترتبط بالعمليات التي تحدد أو تؤثر على وجود و نشاط و تطور المؤسسة ، ولكن لا تتعلق بإنتاج سلع أو خدمات معينة (محددة)، وهي مصاريف غير مستمرة و لا يمكن أن تدخل ضمن المصاريف الاستغلالية العادية، بحيث يكون فوائدها أو أثارها تفوق الدورة التي صرفت فيها، و هذه المصاريف تستهلك أو تطفأ في مدة لا تتجاوز خمس سنوات.

ومن هذه المصاريف نجد :

مصاريف إنشاء المؤسسة:

و هي مصاريف الأعمال و البحوث و الدراسات و الاستثمار التي تتحملها المؤسسة عند انطلاقها أو توسيعها أو تجديدها .

شهرة المحل :

و هي قيمة العناصر المعنوية من المحل التجاري و تحتوي على الاسم التجاري ، العلامة الإنتاجية و الأشكال و الرسومات والأسماء،...الخ، و هذه القيم تساهم في تطوير مقدرة و نشاط المؤسسة و هي قيم ثابتة غير قابلة للإهلاك أو التناقص .

ب - الاستثمارات المادية :

هي عبارة عن استثمارات مادية ملموسة، أولها وجود مادي ملموس ومدة حياة إنتاجية محددة تجعلها قابلة للإهلاك، و هذه الاستثمارات تم شرائها أو إنتاجها من قبل المؤسسة من أجل استخدامها بصورة دائمة في نشاطات المؤسسة مهما كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية.

لذلك فالغرض من شرائها أو إنتاجها من طرف المؤسسة هو ليس بيعها و تتكون الاستثمارات المادية من الأراضي و تجهيزات إنتاج و اجتماعية و غيرها من الاستثمارات المادية .

*الأراضي :

تشمل الأراضي بما تحتها و ما فوقها من عمليات إصلاحية و سياج...الخ، و هذه الأراضي لا تخضع للاهلاك نظرا لطبيعتها إلا في الحالات التي تكون فيها الأراضي تحتوي على ثروات باطنية و مواد خام مستعملة في البناء .

*البناءات :

و تشمل مجموع المباني بمختلف أنواعها و سقوف و إصلاحات ...الخ، بالإضافة إلى مجموعة المنشآت التي تستعملها المؤسسة من حواجز للمياه و أراضي المطارات...الخ، و هذه العناصر تخضع لعملية اهتلاك طويلة قد تتراوح بين 20 و 40 سنة.

*** المعدات و الأدوات :** و تشمل مجموع التجهيزات و المعدات المستعملة في نشاط المؤسسة من تحويل و إنتاج للمنتوجات المادية (أو توفير خدمات بواسطتها)، و تتراوح مدة استعمال هذه العناصر من 05 إلى 10 سنوات.

* معدات النقل :

و هي مجموعة الوسائل و الآلات المستعملة للنقل (بري، بحري، حديدي، جوي) للأشخاص أو المواد بمختلف أنواعها، و تتراوح مدة استعمال وسائل النقل بين 04 و 05 سنوات أي بعد اهتلاك سنوي 20 % إلى 25 % .

* معدات و أدوات المكتب :

و تقتصر على مجموع الوسائل المستعملة في المكاتب من آلات كتابة ووسائل تصنيف بالإضافة إلى الطاولات و الكراسي و تهتك هذه الأشياء في 10 سنوات عادة .

*الغلافات القابلة للاسترجاع :

تتكون من مجموع الغلافات و الوسائل المستعملة كأوعية أو علب لتغليف المواد المباعة، و تسترجع من طرف المؤسسة (مثل صناديق المشروبات) وهي تهتك تبعاً لمدة استعمالها،

أما الغلافات الأخرى التي تباع مع المواد التي تحتويها فهي تدخل ضمن عناصر المخزون كبطاعة.

2 - المخزونات:

هي جزء من الأصول المتداولة المشتراة من طرف المؤسسة من أجل البيع و هذا في المؤسسة التجارية أو من أجل التصنيع و هذا في المؤسسات الصناعية كما يشمل المخزون كل المنتجات الموجهة للاستهلاك الذاتي للمؤسسة، و تنقسم المخزونات إلى عدة عناصر و هذا حسب المخطط الوطني المحاسبي و يكون تقسيمها كما يلي:

* البضاعة :

و هي تشمل مجموع الأشياء و المواد واللوازم المشتراة من طرف المؤسسة بغرض بيعها على حالتها دون إجراء تغييرات عليها، و تدخلها ضمن الغلافات غير قابلة للاسترجاع (المباعة).

* المواد و اللوازم :

- **المواد الأولية:** و هي المواد الخام أو المحولة من قبل المحصل عليها من طرف المؤسسة بغرض توجيهها إلى التحويل و إعطاء إنتاج تام أو نصف تام أو جاري .
المواد الاستهلاكية: و الأشياء و المواد التي قد تكون محولة جزئيا أو كلياً، تساهم في عملية معالجة أو تحويل أو إنتاج منتج معين بطريقة غير مباشرة .

*المنتجات نصف مصنعة :

و هي المنتجات التي وصلت إلى مرحلة من التحويل لا يمكن أن تباع عليها، و إنما تنتظر عملية تحويل أخرى حتى تعطي منتوجاً تاماً قابلاً للبيع أو الاستعمال الداخلي.

*المنتجات قيد التنفيذ:

و هي المنتجات التي مازالت تحت الانجاز و لم تصل إلى درجة تحويل محددة و هي في انتظار انتهاء التحويل قد تكون أقل من نصف المصنع أو أكثر منه تحويلاً، أي يمكن أن نحصل على إنتاج جاري في مرحلة الإنتاج نصف المصنع بعد هذه المرحلة، أي بصفة عامة انطلاقاً عملية الإنتاج إلى آخر مرحلة .

من مراحله للحصول على إنتاج تام، وهناك أيضا الأعمال التي لم تنته عند إعداد الميزانية مثل الأعمال الجارية في المؤسسات الخدمية و مؤسسات البناء .

*المهمات و الفضلات :

و هي مجموعة البقايا الناتجة عن عملية تحويل أو معالجة المنتجات التامة أو النصف مصنعة، بحيث أن هذه العناصر ليست موجهة للاستعمال العادي بل سوف تصرف أو تستعمل حسب حاجة المؤسسة لها (و هي العنصر الوحيد من المخزونات الذي لا يمكن أن تكون له مؤونة تدني المخزون.

*المنتجات التامة:

و هي العناصر التي تمت عملية إنتاجها كليا وهي في انتظار البيع أو الاستعمال الداخلي في المؤسسة .

3 - الحقوق:

تتكون من مجموعتين إحداهما يمكن تحقيقها أي تعتبر حقوق المؤسسة لدى الغير والأخرى جاهزة يمكن التصرف فيها مباشرة.

1 - المدينون (القيم القابلة للتحقيق):

و هي مجموعة العناصر التي تمثل الأولى مع الثاني و تتمثل في:

1-1 1 سندات المساهمة: و هي السندات التي تساهم بها المؤسسة أخرى و تدخل في رأس مال المؤسسة الأخرى.

1-2 سندات التوظيف: تعتبر كقروض موظفة لدى الغير.

وكلاهما تتحصل المؤسسة من ورائها على فوائد سنوية .

-الزبائن: هي حسابات الزبائن التي لم يسددوا نقدا مبالغ مشترياتهم من المؤسسة (

المادية و المعنوية) و تشمل المبالغ المتعلقة (بفواتير المبيعات أو الخدمات المقدمة فعلا).

1-3 أوراق القبض: و هي مجموعة الأوراق المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من

عملائها (مقابل مبيعاتها من شيكات و كمبيالات و أوراق). وهي ذات تاريخ استحقاق معين،

مثله مثل تاريخ استحقاق الزبائن فهو لا يتعدى التسعين يوما في الحالات العادية .

1-4 حقوق أخرى: و هناك مجموعة من الحقوق الأخرى مثل كفالات مدفوعة، تسبيقات

مقدمة... الخ.

2- القيم الجاهزة :**2-1 البنك و الحسابات المصرفية :**

و تتكون من مجموع القيم الجاهزة في حسابات و ودائع المؤسسة في البنوك و الحسابات الجارية والبريدية.

2-2 الصندوق :

هذا المركز يحدد المبالغ النقدية الموجودة في صندوق أو صناديق المؤسسة و القابلة للتصرف في أي وقت.

➤ عناصر الخصوم :

تتكون الخصوم من الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة عند تأسيسها و الأخرى أثناء نشاطها سواء كانت ملك لها أو تحصلت عليها من الخارج، وكما سبقنا و أن قلنا أن الخصوم ترتب حسب درجة استحقاقيتها المتزايدة و هذا بدلالة الزمن .

أولا : الأموال الخاصة :

و هي مجموع المبالغ التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بصفة مستمرة من طرف الشركاء و هناك نوعان من لأموال الخاصة، أموال وضعت تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة وتتمثل في رأس المال الجماعي و أموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بصورة مؤقتة فهي تمثل في نتيجة قيد التنفيذ.

1- رأس المال الجماعي:

يمكن تعريف رأس المال كمجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين أو الشركاء على شكل مساهمة نقدية أو مادية سواء عند إنشاء المؤسسة أو في حالة رفع رأس المال بعد ذلك، و رأس المال من جهة أخرى قابل للارتفاع بضم الاحتياطات أو النتائج كما أنه قابل للانخفاض بتسديد الأسهم أو عند الخسارة أحيانا .

2 - الاحتياطات:

تعتبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة وهي جزء من أرباح المؤسسة المحققة وغير الموزعة، و هي تتمتع بعدم استحقاقية و منها عدة أنواع حسب الميكانيزمات القانونية والضريبية و المحاسبية التي تسمح بتكوينها .

احتياطات قانونية : تقدر بـ 05 % من الأرباح في مؤسسات المساهمة و يجب أن تجمع حتى تصل إلى 10 % من رأس مال الاسمي و هي غير قابلة للضم إلى رأس المال وكلها غير قابلة للاستحقاق و منها أنواع أخرى كأن تكون عقدية أو قد تنتج عن إعانة التجهيز وتكون اختيارية... الخ .

3 - المؤونات:

تنقسم إلى نوعين و هي جزء من الأموال المؤسسة توضع في حساب يجمد احتسابا لخسائر محتملة أو تحمل أعباء ممكنة في المستقبل التي يجب أن تكون في نفس السنة و منها أساسا:

*** مؤونات الأعباء و الخسائر :**

يفقد هذا النوع في آخر الدورة الاستغلالية و موجهة لتغطية الخسائر أو الأخطار والأعباء الناتجة عن حوادث متوقعة أو معلومة خلال السنة تجعل هذه الخسائر محتملة وتكون ذات موضوع محدد، في حين قيمة هذه الخسائر غير محددة، ومن هذه الخسائر و الأعباء:

❖ خسائر على القضايا و المنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة .

❖ الضمانات الممنوحة للعملاء (الزبائن).

❖ المبالغ المحددة للتأمين الذاتي.

❖ الضرائب و الغرامات الإضافية .

*** مؤونات الأعباء الموزعة على عدة سنوات :**

تعتبر عن الأعباء التي نظرا لطبيعتها وأهميتها لا يمكن تحميلها على دورة واحدة بل عدة دورات، وتحدد بمجرد ظهور علامات عن إمكانية وقوع ترميم بناءات المؤسسة .

*** مؤونات التقاعد الإجباري للأشخاص المشغلين:**

تحدد في مؤسسات المساهمة التي توفر للمساهمين حق تقاعد إجباري على المؤسسة، بينما لا يظهر هذا الحساب في حالة المؤسسات التي توفر التقاعد لعمالها بواسطة مؤسسة أو هيئة مختصة منفصلة (هيئة تقاعد اجتماعية)¹.

ثانيا: الديون .

تعتبر الديون كل الممتلكات أو الخدمات التي تمنح للمؤسسة والتي تسدها من طرف المؤسسة عند انتهاء مدتها المحددة وهي تنقسم إلى :

أصول دائنة : يسجل في هذا الحساب أرصدة الموجودات التي تظهر دائنة في نهاية السنة والتي من المستوجب أن تكون مدينة.

دائنو الاستثمارات: و يضم هذا الحساب كل الديون التي اتفقت (تعاقدات) عليها المؤسسة من أجل تمويل استثماراتها.

دائنو المخزونات (ديون المخزونات): و هل كل الديون المتعلقة بالمخزونات.

محجوزات لدى الغير:

و تضم المبالغ التي اقتطعتها المؤسسة بصفقتها وسيطا لصالح أطراف أخرى مثل: الضرائب على الأجور التي اقتطعتها المؤسسة من أجور العمال .

دائنو الشركاء و الشركات الخفية: و يمثل هذا الحساب ديون المؤسسة اتجاه الشركاء والشركات الخفية.

دائنو الاستغلال: و يسجل فيه ديون الاستغلال المترتبة عن النشاط العادي للمؤسسة التي سيتم دفعها.

تسبيقات تجارية: و يسجل للأموال التي تدفع للمؤسسة من طرف الزبائن، تسبيقات على تسليم المنتجات أو أداء الخدمات.

ديون مالية: و يضم هذا الحساب لكل الحسابات ديون المؤسسة ذات الطابع المالي².

¹ناصر دادي عدون، ، مرجع سبق ذكره ص. 17 – 24

²صادق محمد بسام، " مقدمة في المحاسبة العامة"، د. م . ج، الجزائر، 1999، ص. 15

ثالثا: النتيجة:

تحدد النتيجة للدورة بالفرق بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم للميزانية بحيث تنطلق المؤسسة في بداية الفترة بمجموعين متساويين للطرفين ، وفي حالة ارتفاع قسم الأصول عن الخصوم في نهاية الفترة فهذا يدل على أن هناك أصول إضافية تحققت بنفس الموارد الأولية، و لهذا فالفرق أو الإضافة في الأصول يعبر عنه بالأرباح فيسجل في الخصوم موجبا لتحقيق التوازن الجديد بين الطرفين، أو يسجل سالبا لإبقاء التوازن الأول على حاله. وفي حالة ارتفاع قسم الخصوم عن الأصول في نهاية الفترة فهذا يدل على أن هناك نقص في الأصول وهذا الفرق بين الأصول و الخصوم يدل على خسارة و بذلك فإن التسجيل يكون إما في جانب الخصوم سالبا أو في جانب الأصول موجبا .

*** ملاحظة حول عناصر الأصول :**

إن عناصرالأصول تكون خاضعة لمجموعة من الإجراءات نتيجة لنقص في الخدمة المتوقعة من أحد الأصول والتي يمكن التغلب عليها عن طريق الإصلاحات أو تغيير الإجراءات.

أ - الاهتلاكات (ح/29) :

هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى، و لصعوبة قياس هذا التناقص فإن الاهتلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدة حياة قيمة الأشياء القابلة للاهتلاك، و هذا التوزيع يأخذ شكل مخطط إهتلاكي، ويمكن حسابه بطرق مختلفة، و في الجزائر تطبق طريقة الاهتلاك الثابت أو الخطي، و يقدر بقسمة قيمة الاستثمار على عدد السنوات التي يمكن أن تستعمل فيها هذا الاستثمار، ويتميز الاهتلاك بميزتين:

- يسجل تناقص بعض الأصول الثابتة.

- غير قابل للاسترجاع.

تسجيل الاهتلاك سنويا إجباري و لو لم يكن النتائج أرباحا، و يكون طرحها من قيمة الاستثمارات المعنية و إضافتها ضمن الأعباء التي تحدد بواسطتها النتيجة السنوية.

الاهتلاك يظهر في الميزانية في جانب الأصول بإشارة سالبة و يطرح من القيمة الاسمية أو الابتدائية للأصل و لا تتغير قيمة الأصل الابتدائية بل تتراكم كل سنة و تظهر بقيمتها في الميزانية، و لكل أصل قابل للاهتلاك (الاستثمارات) يجب تحديد حساب له للاهتلاك.

ب - المؤونات لنقص عناصر الأصول (ح/39 - 49) :

هي النقص المحاسبي الملاحظ في أحد عناصر الأصول الناتج عن أسباب آثارها ليست قابلة للنفي (غير حقيقية الوقوع) ، و نلاحظ أن المؤونات لنقص الأصول تكون محتملة أي يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق وهي تكون لمجموع عناصر الأصول، فالاستثمارات بمختلف أنواعها الحقيقية و المعنوية القابلة للاهتلاك و غير المهتلكة وكذلك المخزونات المختلفة إلا عنصر النفايات و المهملات.

أم الحقوق فهي قابلة لنقص قيمتها بمختلف أنواعها باستثناء الصندوق و البنك.

و من شروط المؤونات:

1 - أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل قد نشأت خلال نفس السنة .

2 - أن يكون وقوع هذا النقص محتملا .

3- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعيا و يخضع لمبدأ الحذر، و هذه المؤونة تسجل في الجانب المدين من حسابات الاستغلال (ح /68) و في الجانب الدائن من حسابات الميزانية، حيث تمثل زيادة في أعباء الاستغلال و نقص في قيمة الأصول.¹

المطلب الثالث: الشكل العام للميزانية المحاسبية .

جدول رقم (01): جدول يمثل الشكل العام للميزانية المحاسبية :

¹. ناصر داداي عدون، ، مرجع سبق ذكره، ص . 25- 28

المبلغ	اسم الحساب	مبلغ صافي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ إجمالي	اسم الحساب
	الأموال الخاصة رأسمال الشركة الاحتياطيات مؤونة أعباء وخسائر - مجموع الأموال الخاصة				الاستثمارات مصاري ف إعدادية قيم معنوية أراضي تجهيزات إنتاج معدات وأدوات معدات نقل
					مجموع الاستثمارات
	الديون ديون الاستثمار قروض مصرفية موردون أوراق الدفع سلفات مصرفية				المخزونات بضاعة مواد ولوازم منتجات تامة
	مجموع الديون				مجموع المخزونات
	النتيجة نتيجة إجمالية ضرائب على الأرباح نتيجة صافية				الحقوق سندات المساهمة كفالات مدفوعة العملاء أوراق القبض البنك

					الصندوق
					مجموع الحقوق
	مجموع الخصوم				مجموع الأصول

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص.28.

خلاصة:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن التحليل المالي من بين أهم التقنيات الضرورية لحل المشاكل المطروحة، كما يعتبر وسيلة هامة لاتخاذ القرارات الصائبة، حيث تساهم الميزانية في التحليل المالي للمؤسسة، و قد يكون هذا التحليل غير مجدي إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة جزئيا أو كليا، إذا القرارات الناتجة بعد التحليل المالي والدراسة سوف تكون خطرا على المؤسسة لذا لا بد من التأكد من صحتها من أجل التوصل إلى نسب و مؤشرات التوازن المالي و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن
المالي والنسب المالية

تمهيد :

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، ومن أهم الوثائق المحاسبية والمالية نجد الميزانية المالية مع تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الخزينة و النسب المالية، حيث يعطي لنا استخدام هذه المؤشرات مناهج جديدة في التحليل و ذلك بعيدا عن الطريقة الكلاسيكية المتمثلة في تحديد الحد الأدنى من التوازن المالي لتساوي الاستخدامات الثابتة مع الأموال الدائمة و الأصول المتداولة مع الديون القصيرة .

المبحث الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الميزانية المالية وشكلها والميزانية المختصرة وتمثيلها بيانياً.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية وشكلها .

أولاً: مفهوم الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية على عدة مبادئ:

- مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة.

- مبدأ ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.

- مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية و ذلك لهدف تقريبها من قيمتها الحقيقية¹.

ثانياً : شكل الميزانية المالية: هناك شكلان للميزانية المالية، ميزانية مالية مختصرة

وأخرى مفصلة .

1 - الميزانية المالية المختصرة:

1 جروم لمين وآخرون، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة الماستر، جامعة محمدبوضياف بالمسيلة، الج 1، جوان 2013، ص. 20.

جدول رقم (2) : الميزانية المالية المختصرة .

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة قيم الاستغلال القيم القابلة للتحويل القيم الجاهزة الأصول المتداولة			الأموال الدائمة الحالة الصافية الديون الطويلة والمتوسطة الديون القصيرة		
المجموع		100%	المجموع		100%

المصدر: ناصر دادي عدون , مرجع سبق ذكره, ص.28.

2 - الميزانية المالية المفصلة :

جدول رقم (3) : الشكل العام للميزانية المالية المفصلة .

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
القيم الثابتة :		الأموال الخاصة :	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة		مؤونة الأعباء والخسائر	
قيم ثابتة أخرى :		د . ط . م . أ	

	ديون الاستثمارات قروض مصرفية		مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	د. ق . أ : ديون الاستثمار قروض مصرفية موردون أوراق الدفع أرباح موزعة ضرائب على الأرباح		الأصول المتداولة: قيم الاستغلال : بضائع مواد ولوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) . قيم قابلة للتحقيق : تسبيقات زبائن أوراق قبض القيم الجاهزة : البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د. ق . أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المطلب الثاني: تحويل عناصر الأصول والخصوم .

أولاً: تحويل عناصر الأصول :

1 - الأصول الثابتة :

وهي تشمل قسمين أساسيين: الاستثمارات و قيم أخرى لأكثر من سنة و في كلا الجزأين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية و المادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، تليها الآلات و المعدات ثم القيم الثابتة الأخرى و هي تشمل:

أ - مخزون العمل:

و هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق في الأسعار و الكميات خاصة، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة.

ب - سندات المساهمة:

حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة.

ج - الكفالات المدفوعة:

يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات .

2- الأصول المتداولة:

أ - المخزونات:

و هي أول مركز من الأصول المتداولة نظراً للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة وهي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.

ب - الحقوق:

و هي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، بحيث هي حق لها عند الغير أو عندها و تنقسم إلى جزئين:

1 - 1 القيم غير الجاهزة أو القيم القابلة للتحقيق:

و تشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن و سندات مساهمة و تسبيقات للغير و التي لا تتجاوز بالترتيب التنازلي.

1-2 القيم الجاهزة:

و هي البنك و الصندوق و القيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

ثانيا: تحويل عناصر الخصوم .

1الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فنجد الجزء الأول وهو مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطات و النتائج قيد التخصيص والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح الضريبة منها.

أما الجزء الثاني و هو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة الأجل من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها و حسابات الشركاء للمدى الطويل و ديون الاستثمار ...الخ.

2 الديون القصيرة الأجل:

و هي القسم الثاني من الموارد، وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة و تشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، وجزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.

ملاحظات:

يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية تتعلق بـ:

1المصاريف الإعدادية:

نظرا لطبيعتها كأعباء وليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية أو في القيم الحقيقية للميزانية.

2 - الديون المشكوك فيها:

تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل و لهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف ذلك.

3 - المؤونات على الأعباء و الخسائر:

إن هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي ، فإن السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

3-1 الخسائر التي وقعت فعلا:

إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تعتبر دين على المؤسسة قصير المدة.

3-2 الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدى طويل:

إن مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكثر من سنة، لذا تعتبر دين طويل المدة.

3-3 لا توجد خسائر:

و هي الحالة التي لا تقع فيها خسارة فإن مقدار المؤونة المخصص لها سوف لا يكون له معنى أو هدف مبرر لذا سوف يعود إلى أصله و هو ربح إجمالي قبل الضريبة، فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة و تكون غالبا نفس نسبة الضريبة على الأرباح.

3 - ديون الاستثمار:

إن الديون على الاستثمارات التي تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة، فإن هذا الحساب يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، و في كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة و بالتالي تضم إلى الديون القصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

4 - النتيجة السنوية:

بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهر على الأكثر، فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة.
أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة و يخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج.

و يمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها:

- جزء يوزع على العمال أو الشركاء.

- الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص و قد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.

وكتيجة : النتيجة الصافية قبل اتخاذ قرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لأنها ملك للمؤسسة¹.
ملاحظة:

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح و الزمن الذي تحسب فيه فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة .

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها بيانيا

أولاً: الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم والسيولة للأصول ويراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل، و ممكن أن تستعمل الميزانية المختصرة بأحد الأشكال التالية:

شكل رقم (1) أشكال الميزانية المختصرة .

¹ ناصر دادي عدون، ، مرجع سبق ذكره ص ص 29 - 33.

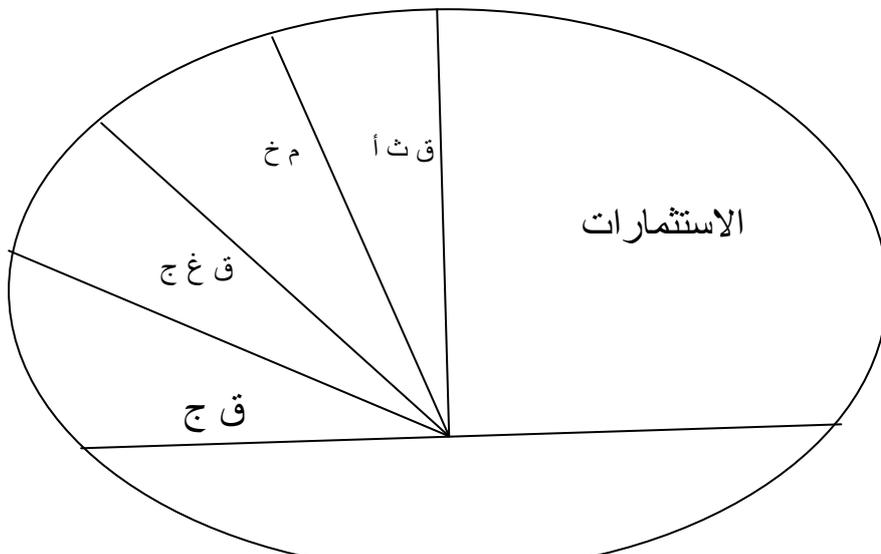
أموال دائمة	أصول ثابتة	أو	أصول ثابتة	أو	أموال خاصة
	مخزون		مخزون		أموال خاصة
	ق غ ج		ديون ط أ		أموال خاصة
ديون ق أ	ق ج		قيم جاهزة + قيم غير جاهزة		أموال أجنبية
			د ق أ		

المصدر: ناصر دادي عدون، " مرجع سبق ذكره ، ص. 42

ثانياً: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة.

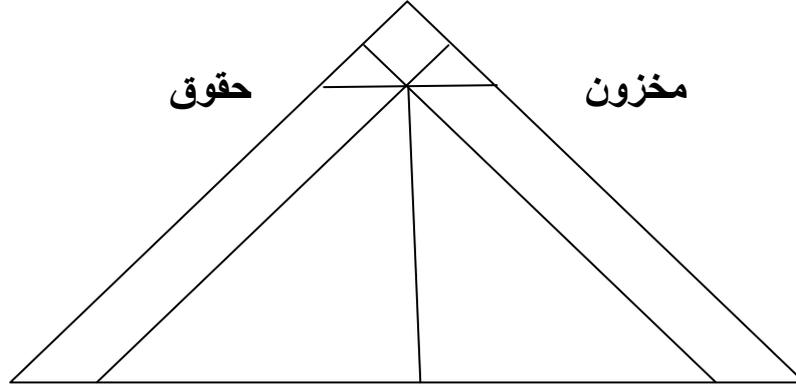
إن عملية تمثيل الميزانية على أشكال هندسية تمكننا من الملاحظة السريعة على التطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية، ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية: المستطيل و الدائرة و المثلث و المربع و أشكال أخرى. و هكذا كذلك بالنسبة لعناصر الخصوم.

شكل رقم (2) : التمثيل بالدائرة



المصدر: ناصر دادي عدون، " مرجع سبق ذكره ، ص. 42

شكل رقم (3) : التمثيل بالمثلث .



أصول ثابتة

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 42

المبحث الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية.

تطرقنا في هذا المبحث الى قاعدة التوازن المالي ، تعريف راس المال ، الاحتياج في راس المال والخزينة.

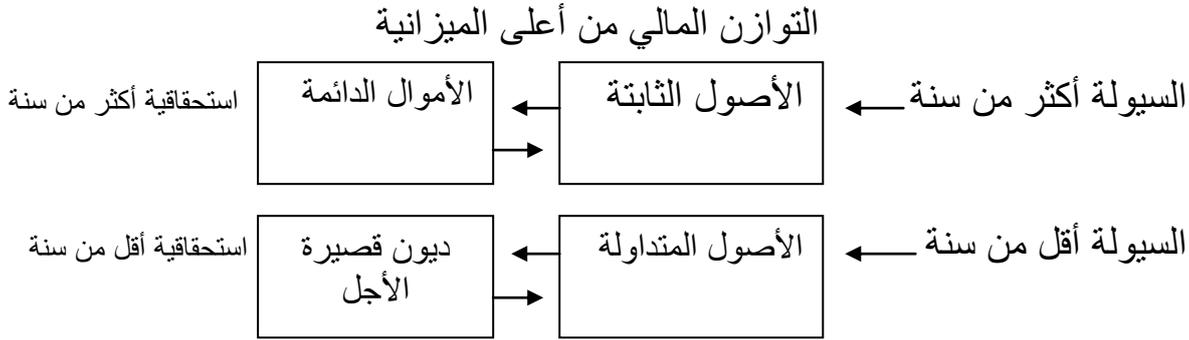
المطلب الأول: قاعدة التوازن المالي .

يعرف التوازن المالي على أنه تناظر قيمى وزمنى بين الموارد المالية للميزانية من جهة واستخداماتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها كما تختلف عناصر الاستخدامات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها.

إن التوازن المالي ينتج عنه تناقض بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، فمفهوم التوازن المالي يبرز في قدرة المؤسسة في الحفاظ على درجة السيولة الكافية واللازمة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، لذلك فالمؤسسة تسعى دائما للتحكم في السيولة من أجل استمرارها في الوفاء بديونها.

فالقاعدة الأساسية للتوازن المالي تعرف بقاعدة التوازن المالي الأدنى، أي تقابل بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، و بالتالي تظهر لنا مكونات الميزانية المالية في أربع كتل من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4) : التوازن المالي.



التوازن المالي من أسفل الميزانية

المصدر: يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،

20/2006

لكي يتحقق التوازن المالي لابد من توجيه الموارد المالية المتاحة التي تبقى للمؤسسة أكثر من سنة نحو تمويل الاستخدامات الدائمة، أي تلك العناصر من الأصول التي تتحول إلى سيولة بعد سنة و تخصص الموارد التي مدة استحقاقيتها لا تتعدى سنة لتمويل العناصر التي يمكن أن تتحول إلى سيولة خلال سنة.

المطلب الثاني: تعريف رأس المال العامل و أنواعه.

أولاً: تعريف رأس المال العامل.

تعريف 1: رأس المال العامل هو الفرق المحاسبي بين الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الديون) المتداولة، فهو صافي أس خالي من أي التزام مستحق على إدارة المؤسسة، كما أنه ذلك الجزء الذي تم تمويله بمصادر طويلة الأجل في زيادة حد الأمان الذي يتمتعون به، إضافة إلى ما يقابل أو يساوي مطلوباتهم المستحقة في موجودات المؤسسة المتداولة، و عليه فإن توافره يعزز من دور الإدارة في السيولة¹.

تعريف 2: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات الجارية، و تتضمن الأصول المتداولة النقدية و أيضا تلك الأصول التي يتوقع أن تتحول إلى

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص.

نقدية أو تستنفذ في العمليات العادية خلال دورة النشاط العادية أو خلال سنة، و تعبر الالتزامات الجارية عن تلك الالتزامات التي تستحق خلال دورة النشاط¹.

تعريف 3: رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة (الجارية) أو قصيرة الأجل و الخصوم المتداولة أو الجارية².

ثانياً: أنواع رأس المال العامل .

يأخذ رأس المال العامل أنواعاً أساسية أهمها :

1 - رأس المال العامل الدائم :

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل .

رأس المال العامل الدائم هو الأكثر استعمالاً نتيجة للدور الذي يلعبه كهامش أمان .

3 - رأس المال العامل الإجمالي (الخام) :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يكيف بها نشاط المؤسسة والتي تدور في مدة سنة أو أقل ويشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة.

¹ أحمد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987 ص.176
² كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص.226

3 - رأس المال العامل الخاص :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الأجنبي

رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة .

4 - رأس المال الخارجي (الأجنبي) :

رأس المال الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال الخارجي = مجموع الديون

رأس المال الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل و أهميته.

أولاً: احتياجات رأس المال العامل¹ :

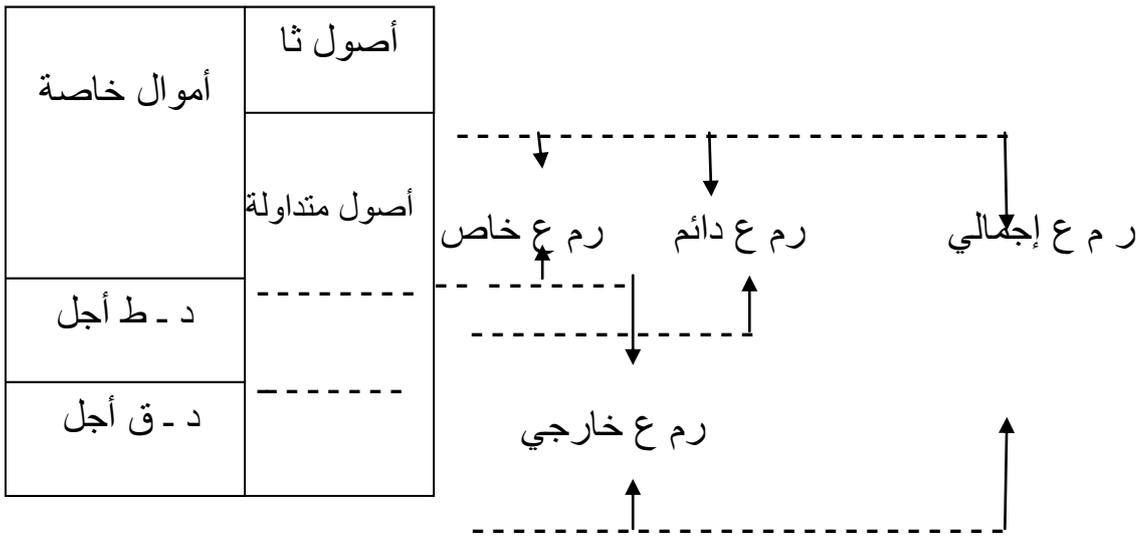
إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي مخزونات المدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل المتجددة وهي ديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، و يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها الاستغلالي عليها أن تغطي (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة وحيدة و هي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، نلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة وكذلك السلفات المصرفية وهي

¹. ناصر دادى عدون ، مرجع سبق ذكره، ص.50

ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا آخر الدورة التمويلية و نحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) . (مجموع الديون قصيرة الأجل . السلفات المصرفية .
 احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة . القيم الجاهزة) . (الديون قصيرة الأجل . السلفات المصرفية) .
 احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل . الخزينة

شكل رقم (05) : التمثيل البياني لرأس المال العامل .



المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص. 45.

ثانيا: أهمية رأس المال العامل

إن لرأس المال العامل بمختلف أنواعه أهمية كبيرة للمحلل المالي حيث تتمثل في العناصر التالية¹:

¹. لمين جروم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

- يعتبر رأس المال العامل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي
- يشكل ضمان للسيولة، وبالتالي يتحكم في تحديد مستوى الخزينة.
- يعطينا قياسا إجماليا لهيكل الأصول و الخصوم في آخر الدورة، فتحديد مستوى رأس المال العامل يتطلب تحديد مستوى الخزينة ، أي المحافظة على الملائمة .
- هو هامش يستعمل لمواجهة صعوبات التسيير.
- يجنب المؤسسة الاختلال المالي دون التأثير بالتقلبات الموسمية.
- زيادة ثقة الموردين.

إن جل هذه الأهمية يمكن أن تتحقق لكن المشكلة في تحديد مستوى رأس المال العامل، لأن حجمه يكون أكبر كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر، إذا فمن الصعوبة تحديد مستوى رأس المال العامل قبل دراسة ما يلي :

➤ التناسب بين القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة.

➤ دراسة سيولة المخزون .

➤ العلاقة بين الأموال الخاصة و الديون.

من هنا نلاحظ أن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي ومن قطاع لآخر، فهو يكون أقل حجما في المؤسسات التجارية عنه في المؤسسات الاقتصادية الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى عن الثانية و قد يختلف في نفس الوقت و ذلك باختلاف الدورات الاستغلالية .

المطلب الرابع : مفهوم الخزينة و وضعيتها .

أولا : مفهوم الخزينة¹ :

1 حمداس هلال وزملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر 2014 ،ص. 50

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع أن تتصرف فيه من مبالغ سائلة خلال دورة و تحسب بالعلاقة التالية:

(الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية) ، و قد تنتج من موارد إضافية دائمة وتحسب بـ:

(الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل)، و هذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدائمة.

الخزينة = (الاحتياجات الدائمة + الموارد الدائمة) + (موارد الدورة - احتياجات الدورة) + (أموال دائمة - أموال ثابتة) - (الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .

ثانيا: وضعية الخزينة .

إن وضعية الخزينة تحدد وفق سياسة المؤسسة المالية في التسيير و ترتبط الخزينة برأس المال، و هناك ثلاث حالات لوضعية الخزينة وهي ¹:

1 - الحالة الأولى: الخزينة موجبة أي: الخزينة > 0

احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل .

وهذا يعني أن احتياجات رأس المال العامل أصغر من رأس المال العامل، فهنا وضعية المؤسسة حسنة، و لكن نلاحظ أن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة ولم تستعمل ولذلك يجب أن تأخذ قرارات باستعمال تلك السيولة في استثمارات أخرى .

2 - الحالة الثانية: الخزينة = 0 أي

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل

وفي هذه الحالة المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة لديها و تعتبر هذه الوضعية مثالية بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي فإن التوازن المالي يتحقق لما تكون الخزينة معدومة .

3 - الحالة الثالثة: الخزينة سالبة: أي الخزينة < 0

احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل

¹. حمداس هلال وزملائه، المرجع السابق، ص 52. 53

في هذه الحالة تكون الخزينة في حالة عجز و يجب تغطيته بتمويل خارجي (قروض بنكية) و إما توسيع رأس المال أي الزيادة في الأموال الدائمة.

المبحث الثالث : دراسة الهيكلة المالية بواسطة النسب المالية .

سننظر في هذا المبحث الى تعريف النسب المالية، أنواعها حدود استخداماتها.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية .

التعريف الأول : النسب المالية هي العلاقة بين قيمتين متجانستين و المتمثلة في إحدى الكتل الكبرى للميزانية، إن هذه النسب يمكن التعبير عنها على شكل كسر أو نسب مئوية .
التعريف الثاني : تعرف النسب المئوية على أنها تلك العلاقة المعبر عنها بين مؤشرين، والنسب هي حاصل قسمة مقدارين، فهي إذا تستعمل في المقارنة بين معطيات عديدة.

التعريف الثالث : تعتبر محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة، لدى فإنها تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المؤسسة¹.

التعريف الرابع : يعرفها البنك الفرنسي (جويلية 1974) كما يلي:

إن أبسط تعريف للنسب هو العلاقة التي تربط بين مقدارين يمثل أحدهما المقام و الآخر البسط، و قد يمثلان هذين المقدارين معطيات خام، حسابات الميزانية والتسيير، رأس المال العامل، القيمة المضافة... الخ والتي يمكن أن تكون معرفة بحسابات أقل أو أكثر تعقيدا.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

هناك أربعة أنواع من النسب المالية سننظر إليها بشيء من التفصيل في هذا المطلب .
1-نسب الهيكلة : هي عبارة عن مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها ، أي هي تقدم صورة واضحة حول الهيكلة المالية في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و حسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلة تتمثل في:

أ- **نسب هيكلية الأصول:** إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص ما يلي :

-نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) × 100 .

¹ منير صالح هنيدي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.43

- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) × 100.
 - نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) × 100
 - نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) × 100
- إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى و الهيكله المثلى .

ب - نسب هيكله الخصوم : تمثل هذه النسب المصادر التي استعملها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) × 100
 - نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل / مجموع الخصوم) × 100
 - نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل / مجموع الخصوم) × 100
- ج - النسب العامة :** تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضح التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة، و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) : النسب العامة .

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص. 43.

التعليق	العلاقة	النسبة
هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي	الأموال الدائمة ————— الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد	الأموال الخاصة ————— الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
هذه النسبة محصورة بين (1 و 2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض ، أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالات إعطائها ل ضمانات أخرى) .	الأموال الخاصة ————— مجموع الديون	نسب الاستقلالية المالية (المديونية)
هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة، أي يشكل ضمان كبير للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5) .	مجموع الديون ————— مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد

2 - نسب السيولة :

هذه النسب تسمح بمقارنة عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل أي التقارب بين السيولة و توضح استحقاقها كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وتمثل هذه النسب في :

جدول رقم (5) : نسب السيولة .

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	<p>تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، و هذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و هذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حادثة أصول المؤسسة .</p>
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	<p>تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل ، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن ، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب.</p>
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	<p>تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة ، تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق ، الحالة المثلى محصورة ما بين (0.3) و (0.5) .</p>
نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية)	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	<p>تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة و الديون القصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أو السريعة ، الحالة المثلى ما بين (0.2) و (0.3) .</p>

3 - نسب المردودية:

هذه النسب تسمح بمقارنة نتيجة ما بالوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة، و عموما هناك عدد هائل من النسب يستخدمها المحلل المالي لمعرفة المردودية بمختلف أنواعها و هي:

أ - **نسب المردودية المالية:** هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج و من ثم تطوير و تحسين نشاطها.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأموال الخاصة

تقيس لنا هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة و تبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، إضافة إلى ذلك هناك نسب أخرى من بينها:

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة = رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الدائمة

ب - **نسب المردودية الاقتصادية:** تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمرة في المؤسسة ونستخلص منها ما يلي :

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول .

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول .

نسبة المردودية الاقتصادية = طاقة التمويل الذاتي / مجموع الأصول .

نسبة مردودية رأس المال تسمح بمقارنة رقم الأعمال بأصول الميزانية وتعبّر عن سرعة دوران رقم الأعمال ، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما أثبتت هذه الحالة أن المردودية جيدة .

ج - نسبة المردودية التجارية : هذه النسبة تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة ونستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة و رقم الأعمال .

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة المحققة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

4 - نسب النشاط : نسب النشاط تقدم لنا مؤشرات ديناميكية تعتمد على المعلومات غير الساكنة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية وهناك عدة نسب وهي :

أ - نسبة مدة دوران المخزونات : تقيس مدة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها .

$$\begin{aligned} \text{نسبة مدة دوران المخزونات} &= \left(\frac{\text{المخزون الوسطي للسلع}}{\text{تكلفة السلعة المباعة}} \right) \times 360 \\ \text{معدل الدوران} &= \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} / \text{المخزون الوسطي} . \\ \text{مدة التخزين} &= \left(\frac{1}{\text{معدل الدوران}} \right) \times 360 . \\ \text{المخزون الوسطي} &= \left(\frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2} \right) \end{aligned}$$

ب - نسبة مدة تسديد القروض للزبائن : توضح لنا هذه النسبة السياسة التجارية المنتهجة من طرف المؤسسة اتجاه زبائنها .

$$\text{نسبة مدة تسديد القروض للزبائن} = \left\{ \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الاعمال}} \right\} \times 360$$

تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام أو بالأشهر القرض الممنوح من المؤسسة لزيائنها ، نلاحظ أن المؤسسة عليها أن تحاول الاستفادة أكثر بالأخذ بعين الاعتبار أهداف التوسع في السوق والمحافظة على الزبائن وتلبية رغباتهم .

ج - نسبة مدة قروض الموردين: تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام و الأشهر القروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين (تسديد هذه القروض).

$$\text{نسبة مدة تسديد قروض الموردين} = \{ \text{الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{المشتريات} \} \times 360$$

المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية .¹

1 - في حالة دخول الشركة في نشاطات مختلفة فإن القوائم المالية توضح المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة ككل، و النسب هنا سوف تكون مضللة خاصة عند مقارنة نسب الشركة بنسب الصناعة في الوقت الذي تنتمي هذه الأنشطة المتعددة إلى صناعات مختلفة فعلى أي منها تتم المقارنة .

2 - حتى نسب الصناعة المحسوبة نفسها تحتوي على بيانات و معلومات تم إعدادها طبقا لمعايير محاسبية مختلفة، فهناك مثلا شركة تستخدم LIFO و أخرى تستخدم طريقة FIFO إلى غير ذلك من معايير المحاسبة البديلة .

3 - قد تكون نسب الصناعات قد تم إعدادها من عينات لا تمثل الصناعة تمثيلا صادقا .

4 - نسب متوسط الصناعة التي تتم المقارنة بها قد لا تصلح هدفا للشركات التي تنتمي لهذه الصناعة .

5 - موسمية النشاط قد تؤثر على النسب المالية المستخرجة و خاصة إذا كانت السنة المالية التي تعد عنها القوائم المالية لا تنطبق مع طول دورة التشغيل التي تخص الشركة .

6 - تهمل النسب المحاسبية أشد التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية .

1 خالد ال اروي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص. 91. 92.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التشخيص المالي وسيلة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة للتعرف على نقاط القوة والضعف بها ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتقليل من المخاطر المحتملة غير و لمحتملة مستقبلياً، إذ تقع المسؤولية على المدير و القائمين على الدراسة و التحليل داخل المؤسسة بالاعتماد على بيانات صحيحة مبنية على أسس سليمة و منطقية حتى يكون بأثير القرارات المالية فيما بعد إيجابيا على المركز المالي في المؤسسة و بالتالي على دراسة نشاط المؤسسة ومردوديتها و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

دراسة نشاط ومردودية المؤسسة

تمهيد:

لقد قمنا بدراسة القسم الأول من التحليل المالي و هو تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية المالية (مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية)، لكن هذا لا يكفي لمعرفة مدى حركة نشاط المؤسسة، لذا سوف نقوم بدراسة الوضعية المالية و تحليلها بواسطة جدول حسابات النتائج و بعض المؤشرات المرتبطة به و منه سنتناول في هذا الفصل دراسة النشاط المالي و مردودية المؤسسة و سنتطرق إلى تعريف جدول حسابات النتائج و العناصر المكونة له و تحليل النتائج ثم نستعرض مفهوم التمويل الذاتي و أهميته مع ذكر خصائص و مزايا التمويل الذاتي و مصادره، و في الأخير نستعرض مفهوم المردودية ومكوناتها مع ذكر أنواعها بالإضافة إلى مفهوم التدفق النقدي وأنواعه.

المبحث الأول: دراسة جدول حسابات النتائج .

سننظر في هذا المبحث الى تعريف جدول حسابات النتائج،العناصر المكونة له وتحليل نتائجه.

المطلب الأول : تعريف جدول حسابات النتائج

تعريف 01 : هو جدول يظهر مستويات مختلفة من النتائج وهو وثيقة تبين النشاطات الصناعية و التجارية للمؤسسة موضحا العمليات المرتبطة بالاستغلال العادي و غير العادي للمؤسسة¹.

تعريف 02 :

هو عبارة عن جدول يشمل ثلاثة أصناف من حسابات التسيير الصنفين (6)و(7) وحسابات النتائج الصنف (8) و قد تم تحديد شكله الجديد لإظهار الأصناف السابقة، و هذا الجدول يعوض حسابي الاستغلال و الأرباح و الخسائر في المخطط العام القديم، ويعتبر وسيلة جد مفيدة لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية و لذلك لتناسب المفاهيم المستعملة في التسيير و المقدمة في المخطط المحاسبي الوطني مع المفاهيم المستعملة في المحاسبة الوطنية، و هذه العناصر هي الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال ، نتيجة الدورة المالية².

المطلب الثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج .

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية³:

أولاً: أعباء الدورة و تتكون من :

- 1 - كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة، أي استهلاك البضائع والمواد الأولية و السلع و الخدمات المستعملة في دورة الإنتاج .
- 2 - مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم و مصاريف المستخدمين والمصاريف المالية.
- 3 - المصاريف المخصصة للإهلاك و المؤونات.

¹ بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، 1997، ص.98

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 74

³ ناصر دادي عدون مرجع سبق ذكره ، ص ص. 75 – 77

4- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحويل، أو الأعباء على الدورات السابقة.

ثانيا : منتوجات الدورة و تتكون من :

1 - منتوجات الاستغلال مثل مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية أو المختلطة.

2 - منتوجات خارج الاستغلال وتتكون من منتوجات استثنائية من عملية التسيير للدورة أو الدورات السابقة، و كذلك منتوجات بيع عناصر الأصول.

المطلب الثالث: تحليل النتائج .

و تشمل مجموع النتائج الوسطية التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها إلى أن نصل إلى النتيجة السنوية الصافية و هي على التوالي¹:

1 . الهامش الإجمالي :

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها حيث يكون البيع للمواد على حالتها التي اشترت عليها دون إجراء تغييرات على طبيعتها، و يكون هذا الحساب في المؤسسات التجارية أو القسم التجاري من المؤسسة المختلطة (تجارية و صناعية) .

أ – الهامش الإجمالي و تسيير المؤسسة:

يعتبر الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية ذو أهمية بالغة في تسييرها لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة ، و نظرا لما له من معنى أكثر من رقم الأعمال لأنه يشمل كل من الأرباح و تكاليف الشراء، أما الهامش الإجمالي فهو الصافي بعد طرح تكلفة الشراء للمواد المباعة التي تمثل أكبر عنصر تكلفة في المؤسسة التجارية و تتعلق بها النتيجة النهائية، و عليه تبرز أهميته فيما يلي :

❖ يعتبر الهامش الإجمالي مصدرا لإبراز أرباح المؤسسة .

❖ يستخدم لقياس مردودية نشاط المؤسسة التجاري بمقارنة الهامش الإجمالي

الحالي بالهامش الإجمالي لسنوات سابقة لنفس المؤسسة أو مع مؤسسات أخرى.

¹ ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 75 – 77

- ❖ يسمح بالتعرف على مواطن القوة و الضعف في سياسات القسم التجاري .
- ❖ يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة استعمال طريقة التسيير التقديري.

2 القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة الثروة الإضافية المحققة في المؤسسة باستخدام مواد ولوازم وخدمات الغير بالإضافة إلى مواد ووسائل المؤسسة، و هي عبارة عن الفرق بين الإنتاج والاستهلاكات من المواد واللوازم والخدمات المستخدمة للحصول على ذلك المنتج.

تكون القيمة المضافة في المؤسسة التجارية مساوية إلى الفرق بين الهامش الإجمالي واللوازم و الخدمات المستهلكة، أما في المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المباع و الإنتاج المخزن و إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة و تحويل تكاليف الإنتاج (ح/75) و أداءات مقدمة متممة (ح/74) من جهة و الحسابين للاستهلاك من المواد و اللوازم و الخدمات من جهة ثانية.

أهمية القيمة المضافة : تستعمل القيمة المضافة في:

أ – كمقياس لحجم المؤسسة:

إن حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بعدة مؤشرات منها رقم الأعمال و عدد العمال والنتيجة، ولكن أحسن المؤشرات لهذا الحجم هو القيمة المضافة، إذ تشمل جميع المؤشرات الأخرى ، كما أنها تقيس مساهمة المؤسسة في الإنتاج الوطني الإجمالي، و تزداد أهميتها على المستوى بارتفاع هذه القيمة.

ب – كمقياس لدرجة التكامل العمودي للمؤسسة:

إن النسبة (القيمة المضافة / الإنتاج) تعطينا درجة التكامل الاقتصادي لها وكلما اقتربت هذه النسبة من الواحد (1) فإن المؤسسة أكثر تكاملاً.

ج - قياس تطور قدرة المؤسسة:

و ذلك باستعمال نسبة (القيمة المضافة على الإنتاج) لسنوات متتالية و نتيجة هذه النسبة تبين التطور في الناحية الايجابية إذا ارتفعت أو في الناحية السلبية إذا انخفضت.

د - البنية الداخلية للمؤسسة:

تحلل مكونات القيمة المضافة بواسطة النسب المتعلقة بالعناصر التي تتوزع عليها القيمة المضافة، وهي مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المصاريف المالية.

3 - نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال:**أ- نتيجة الاستغلال:**

تعني النتيجة المتأتية من النشاط الأصلي للمؤسسة سواء كان تجاريا أو صناعيا، وهي الفرق بين إيرادات الاستغلال و أعباء الاستغلال مضافا إلى هذا الفرق مبلغ القيمة المضافة .

ب- نتيجة خارج الاستغلال:

تحدد لنا نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة و الناتجة عن الفرق بين الإيرادات خارج الاستغلال و بين التكاليف خارج الاستغلال¹.

4 - نتيجة الدورة الإجمالية و النتيجة الصافية:

بجمع النتيجة السابقتين نحصل على النتيجة الإجمالية للسنة أو الدورة المالية و بعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة الصافية للدورة الاستغلالية².

¹ شبابكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، د. م. ج، الجزائر، 1999، ص. 250

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 83

جدول رقم (6) : الشكل العام لجدول حسابات النتائج

دائن	مدين	اسم الحساب	ر . ح
		مبيعات بضائع	70
		بضاعة مستهلكة	60
		الهامش الإجمالي	
		الهامش الإجمالي	
		إنتاج مباع	71
		إنتاج مخزن	72
		إنتاج المؤسسة لنفسها	73
		خدمات مقدمة	74
		تحويل تكاليف الإنتاج	75
		مواد ولوازم مستهلكة	61
		خدمات	62
		القيمة المضافة	81
		القيمة المضافة	81
		إيرادات متنوعة	77
		تحويل أعباء الاستغلال	78
		مصاريف المستخدمين	63
		ضرائب ورسوم	64
		مصاريف مالية	65
		مصاريف متنوعة	66
		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	68
		نتيجة الاستغلال	83
		إيرادات خارج الاستغلال	79

69	أعباء خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية		

المصدر : المخطط الوطني المحاسبي.

المبحث الثاني : دراسة التمويل الذاتي

سننظر في هذا المبحث الى مفهوم التمويل الذاتي واهميته ،خصائصه ومزاياه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي و أهميته.

أولاً: مفهوم التمويل الذاتي¹:

التمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب و الأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الاستحقاق على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع، و من خلال التعريف السابق يمكن إعطاء صيغة للتمويل الذاتي وهي:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دم. ج، الجزائر ، الطبعة الرابعة، 2005 ،ص. 151

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح غير الموزعة (الاحتياطات)

ثانيا: أهمية التمويل الذاتي:

إن للتمويل الذاتي أهمية كبيرة إذ أن المؤسسة تحتاج باستمرار إلى موارد إضافية لتمويل الذاتي بالإضافة إلى مساهمته في تمويل بعض الاستثمارات فإنه يمكن المؤسسة من دفع فوائد السندات كما تساهم قدرة التمويل الذاتي في تحليل الوضعية المالية بمقارنته مع القيم الثابتة واحتياجات رأس المال العامل.

المطلب الثاني: خصائص و مزايا التمويل الذاتي.

أولاً: خصائص التمويل الذاتي .

- التمويل الذاتي وسيلة لتقييم مردودية المؤسسة.
- الفرق بين مدخولات ومروجات الخزينة لمدة معطاة داخل المؤسسة.
- تمويل الاستثمارات من الأرباح المحققة.
- يعطي الإدارة حرية الحركة و شبه الاستقبال الكلي عن الملاك و الغير .
- يدعم المركز المالي و يجنب المؤسسة التقلبات الموسمية و العشوائية.

ثانيا: مزايا التمويل الذاتي .

يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، فلا يحتمل المشروع في سبيل زيادة طاقة أي أعباء، ما دامت ادخاراته هي التي تستخدم لتمويل استثماراته و هذا يؤدي تقريبا إلى انعدام الخطر في حالة ما إذا لم يحقق الاستثمار الجديد نتائج مرغوب فيها. يعطي أيضا للمشروع الحرية في اختيار نوعية الاستثمار.

المبحث الثالث: دراسة المردودية و التدفق النقدي.**المطلب الأول: مفهوم المردودية و مكوناتها****أولاً: مفهوم المردودية**

المردودية هي عبارة عن العلاقة الموجودة بين النتائج المحصل عليها و الوسائل التي استخدمت في النتائج و تقييم المؤسسة للمردودية يقوم على أساس حساب تلك النتائج و المدة المعينة بالنسبة لعملية إنتاجية هي مقارنة النتائج المحصل عليها في المخطط الاقتصادي بالمواد المتوفرة في نفس المخطط عند تحقيق المؤسسة لعمليات بيع المنتجات كما يمكن القول أن المردودية مقياس نقدي يقيس الفعالية التجارية و الاقتصادية وهذا ما يوضح الإمكانيات المالية و المادية المتوفرة و المستعملة، وبصفة عامة فإن مفهوم المردودية يتلخص فيما يلي: المردودية هي عبارة عن النتيجة التي تكتسب من أصل اقتصادي سواء عند عملية تحويل الإنتاج أو عند عملية التبادل، و تتمثل المردودية في العلاقة الموجودة بين النتيجة المتحصل عليها و الإمكانيات المادية المتاحة للوصول إلى هذه النتيجة ، و تقاس المردودية للمؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح فالمردودية قاعدة تطبق على الحالات الاقتصادية مع مراعاة الوسائل المالية و البشرية المتوفرة.

ثانياً: مكوناتها

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم المردودية يجدر الآن الذكر و التطرق إلى المكونات التي تتشكل منها و هي:

1 - الإنتاجية : تعتبر الإنتاجية مؤشرا اقتصاديا يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تعبّر العلاقة على دالة الإنتاج، إذا من خلال هذه العلاقة يتبين لنا تطور التكاليف من فترة إلى أخرى و نستخلص من ذلك أن الإنتاجية الحسنة لرأس المال العامل تحقق مردودية جيدة الفعالية، و الإنتاجية هي مؤشر له تأثير مباشر على المردودية الاقتصادية .

2 - الفعالية : نقصد بها مدى فعالية الوسيلة المادية (الآلة) أو الوسيلة البشرية (العامل

الواحد) مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لها بالنسبة للمؤسسة، و الفعالية تقاس بمدى سرعة

دوران المال المستثمر أي كلما كان الدوران أسرع كلما كانت الفعالية أكثر و تمت الأصول الإجمالية و الأصول الصافية و الأموال الاستثنائية للاستغلال.

المطلب الثاني: أنواع المردودية

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المردودية وهي :

1 - المردودية المالية:

تقيس لنا المردودية المالية قابلية المؤسسة على توفير الأموال في دورة الاستغلال من أجل ضمان تطوير المؤسسة و توفير وسائل الإنتاج و تسمى كذلك بمردودية ربحية الأموال الدائمة، حيث تقيس مدى حصول المؤسسة على رؤوس الأموال التي تساهم في إحداث التطور و تجديد وسائل الإنتاج و تمديدها على أسس وبالتالي ضمان التمويل الذاتي وآثاره. فالمردودية المالية ما هي إلا علاقة مباشرة للسياسات التجارية لتسيير الاستثمار و الهيئة المالية للمؤسسة و يمكن القول أن المردودية المالية تمثل تمثيلا جيدا لنتائج القرارات الرسمية للتسيير المالي.

و يمكن التعبير عنها من خلال النسبتين التاليتين :

$$\text{مردودية الأموال الدائمة} = (\text{الربح الصافي} + \text{الفوائد على القروض}) / \text{الأموال الدائمة}$$

وتعطي هذه النسبة نظرة عن مردودية رؤوس الأموال المستخدمة على المدى الطويل في المؤسسة.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

و تسمح لنا هذه النسبة بقياس الربح المحصل عليه مقارنة بالأموال المعطاة من المساهمين ، و إن ارتفاع هذه النسبة تسمح للمؤسسة بإيجاد رؤوس أموال جديدة في السوق المالية وهذا من أجل تمويل نموها، أما إذا كانت ضعيفة و أقل من معدل السوق فالمؤسسة ستجد صعوبة في جلب رؤوس الأموال.

و بتحليل هذه النتيجة نحصل على ما يلي:

$$\begin{aligned} \text{النتيجة الصافية} &= \text{النتيجة الصافية RN} = \text{رقم الأعمال} = \text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الأصول الخاصة} \\ &= \text{رقم الأعمال} = \text{مجموع الأصول} = \text{الأموال الخاصة} \\ &= \left\{ \begin{array}{c} 1 \\ 2 \\ 3 \end{array} \right\} = \left\{ \begin{array}{c} 2 \\ 3 \end{array} \right\} = \left\{ \begin{array}{c} 3 \end{array} \right\} \end{aligned}$$

1 - هي نسبة تعبر عن الفعالية .

2 - هي مؤشر عن السياسة التجارية للمؤسسة

3 - تمثل الهيكلة المالية للمؤسسة و منه التمويلية.

2 - مردودية الاستغلال:

و يمكن تسميتها بمردودية النشاط، ومن خلال حساب مردودية الاستغلال نبحث عن أوسع مدى للنشاط و معناه إلى أي مدى يكون مبلغ ما من الإنتاج الكلي أو مبلغ من المبيعات متحكم في النتائج.

و لكن نحن نعلم بأن النشاط الذي يمكننا أيضا من وجود محدد للقيمة المضافة، أي تملك إذن ثلاث علاقات ممكنة و التي تتمثل في كل مرة من :

النتيجة / رقم الأعمال	النتيجة / الإنتاج الكلي	النتيجة / القيمة المضافة
-----------------------	-------------------------	--------------------------

نظرا للأهمية التي تكتسبها مردودية النشاط فهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

أ - مردودية الربحية الصافية :

تستعملها المؤسسة للمقارنة بينها وبين منافسيها التابعين لنفس القطاع وتحسب وفق

العلاقة التالية :

$$\text{نسبة مردودية الربحية الصافية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال (بدون ضريبة)}$$

هذه النسبة أكثر شيوعا وذات أهمية في سهولة حسابها ولكن هذه النسبة أكثر خطرا خصوصا من ناحية المدة الزمنية في التأثير على النتيجة الصافية لا سيما النتيجة المحققة من طرف المؤسسة من خلال نشاطها .

ب - مردودية ربحية الاستغلال :

تبين مدى قدرة المؤسسة في إنشاء فائض مالي وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{مردودية ربحية الاستغلال} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال (بدون ضريبة)}$$

على عكس النسبة السابقة فإن هذه النسبة واقعية و هذا جلي في التأثير على المبيعات التي حققتها المؤسسة خاصة نتيجة الاستغلال.

كل مرة نتيجة الاستغلال تبين ضرر موجود و المؤشر من خلال تطبيق اهتلاكات من طرف مؤسسة عامة و المتعلقة بمقدار و مدة الاهتلاك (خطي أو متناقص).

لدى فإن الفائض الخام للاستغلال E.B.E يجب أن يكون مكمل إما مع رقم الأعمال أو مع الإنتاج الكلي و عليه نستنتج النسبتين التاليتين :

$$\text{E . B . E} / \text{رقم الأعمال (بدون ضريبة)}$$

أو

$$\text{E . B . E} / \text{الإنتاج الكلي}$$

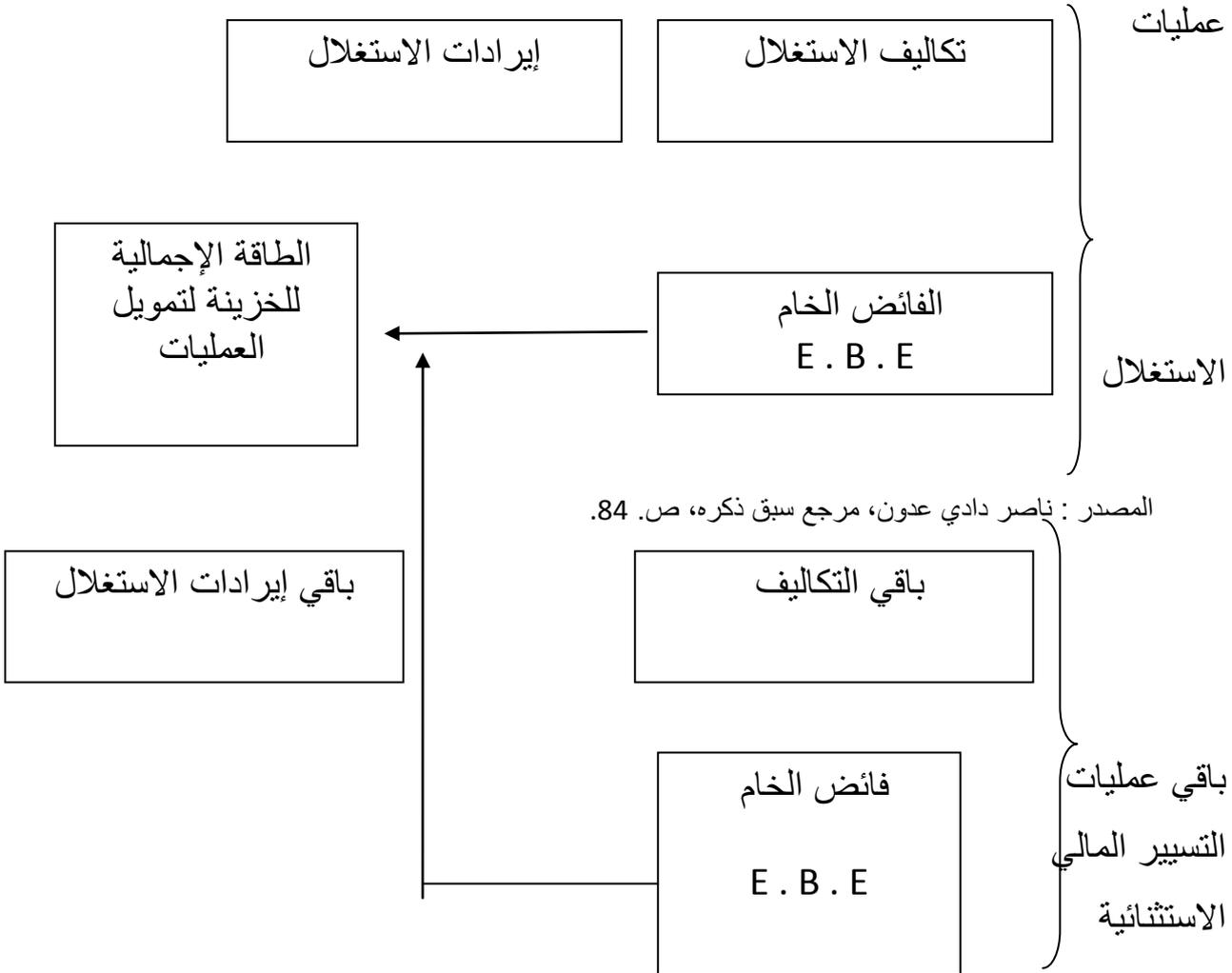
ولكن لدينا نسبة أخرى وهي :

$$\text{E . B . E} / \text{القيمة المضافة}$$

هذه العلاقة تبين مردودية من خلال حصيلة النشاط الجيد للمؤسسة من غير تردد وأكثر تميز للمردودية الإجمالية ، بحيث تطور ناتج خلال إطار تحليل للنتائج التي نتجت عن السياسة الشخصية .

ولمزيد من التوضيح لدينا الشكل التالي :

شكل رقم (5) مردودية ربحية الاستغلال :



من الفائض الخام للاستغلال إلى القدرة على التمويل الإجمالي = من الطاقة الخزينة الاستغلالية إلى طاقة الإجمالية للخزينة .
 من الفائض الخام للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال = من طاقة الخزينة للاستغلال إلى الخزينة الحقيقية للاستغلال .

ج - مردودية التدفق النقدي :

تستعمل النسبة لعرض الربحية للاختلافات المراجعة إلى طرق تقييم الاهتلاكات وتحسب كما يلي :

$$\text{مردودية التدفق النقدي} = \text{تدفق الخزينة} / \text{رقم الأعمال (بدون ضريبة)}$$

3 - المردودية الاقتصادية :

تبين لنا المردودية الاقتصادية فعالية مجموع الأصول أو مجموع رؤوس الأموال المستثمرة، يعبر عنها بالنسبة التالية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال قبل طرح المصاريف} / \text{مجموع الأصول}$$

وهناك من يعبر عنها بالنسبة التالية :

$$\text{الفائض الخام للاستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

ومن خلال هذه العلاقة نستطيع القول أن المردودية الاقتصادية بمثابة توفيق بين نسبة الهامش ونسبة الدوران، فالمؤسسة لها حلين لزيادة مردوديتها الاقتصادية وهما :

- زيادة الهامش وهذا بتنمية الربح بنسبة أكبر من نسبة نمو رقم الأعمال .
- زيادة سرعة دوران الأصول وهذا بزيادة رقم الأعمال.

كما يمكن التعبير عنها من جهة حاملي رؤوس الأموال وهذا بحساب النسبة التالية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية لرؤوس الأموال} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الدائمة}$$

المطلب الثالث: مفهوم التدفق النقدي و أنواعه**أولاً: مفهوم التدفق النقدي.**

تعريف أول: خلال سنوات عمر المشروع، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية (ونحدث بطبيعة الحال على عائدات متوقعة)، و تتمثل بصفة رئيسية في المبيعات المنتظرة، و تسمى هذه العائدات التدفقات النقدية الواردة، كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع، وتتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة و المواد الأولية ...الخ،

وتسمى هذه المصاريف بالتدفقات النقدية الصادرة. و التدفق النقدي السنوي الصافي هو الفرق ما بين التدفقات النقدية الواردة و الحصة السنوية للاهلاك لهذا الاستثمار(التي تم اعتبارها من بين عناصر التدفق النقدي الصادر في مرحلة سابقة)، والتدفقات النقدية الصادرة بما في ذلك الضرائب.¹

تعريف ثاني : يعبر التدفق النقدي عن القدرة الإجمالية للمؤسسة على التمويل داخليا (ذاتيا) و ينقسم إلى قسمين:

1 - **التدفق النقدي الإجمالي:** النتيجة الإجمالية + الاهلاكات و المؤونات .

2 - **التدفق النقدي الصافي:** النتيجة الصافية + الاهلاكات و المؤونات

إن المؤشر الأكثر دلالة و استعمالا هو التدفق النقدي الصافي في التحليل و ذلك نظرا لاختلاف نسب الضرائب على الأرباح إذ أن الاختلاف في نسبة الضريبة يكون ناتجا أساسا عن:

- تشجيع قطاع عن قطاع آخر.

- التواجد الجغرافي.

كما يتغير عبء الضريبة تبعا لأنواع الاهلاكات المطبقة².

ثانيا: أنواع التدفق النقدي

هناك نوعان من التدفق النقدي و هما على التوالي:

1 - **التدفق الحقيقي:** أي حركات السلع و المواد و الخدمات .

2 - **التدفق المالي:** أي حركات الأموال مع الملاحظة أن التدفق الفعلي يتحول إلى قيم

مالية، أما علاقة التدفق في التحليل المالي في بعض النسب و خاصة نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات، حيث يستفيد من قياس و حساب المردودية و حصص الاهلاكات التي تؤثر بنسبة جزئية على النتيجة خاصة إذا كانت حصص الاهلاكات أكثر من التدهور الفعلي لقيمة الاستثمارات.³

¹ الطاهر لطرش، ، مرجع سبق ذكره، ص. 154

² حي سعدي، مرجع سبق ذكره

³ بشير عبد النور و زملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة البليدة، دفعة 2014 ،ص.

خلاصة:

تعد دراسة استغلال المؤسسة و مراقبة مردوديتها من الأعمال الضرورية في متابعة نشاط دورة استغلال للتدخل في حالة نقص الموارد و ذلك لإتمام النشاط و جعله أكثر مردودية من أجل التوسع في الاستثمار و تحسين المركز المالي للمؤسسة، وتظهر هذه الدراسة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج الذي يكشف النتيجة و نسبتها من رقم الأعمال، و كذلك المردودية بالإضافة إلى التمويل الذاتي و التدفق النقدي الذي سيمول نشاط الاستغلال، والاستثمار مستقبلا و هذا ما أمكننا استنتاجه من دراسة تحليل الاستغلال للمؤسسة.

الفصل الرابع

دور التحليل المالي في تشخيص ديوان الترقية والتسيير
العقاري بولاية مستغانم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لأهمية التحليل المالي ودراسة الميزانية المحاسبية في تحليل وضعية سوف نقوم بإسقاط المعلومات النظرية على إحدى المؤسسات العمومية الاقتصادية، ألا وهي ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم بفروعها المتعددة، والتي تمثل إحدى أهم الهياكل الاقتصادية بالولاية خاصة فيما يتعلق بالترشيد العمراني، حيث يتكفل الديوان في إطار السياسة الاجتماعية للدولة بترقية القطاع العام للسكن الاجتماعي بالإضافة إلى الترقية العقارية بكل أنواعها والتسيير العقاري كما يحتوي الديوان على إدارات متنوعة من بينها الإدارة المالية والتي تعتبر من أهم الإدارات في ديوان الترقية والتسيير العقاري، ومن أجل معرفة الوضعية المالية لهذه المؤسسة قمنا بدراسة تطبيقية فيها وكان الغرض من جمع المعلومات التي تخدم موضوعنا هذا وذلك بالرجوع إلى الوثائق الداخلية الخاصة بالديوان.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI .

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI .

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I :

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة صناعية وتجارية خاضعة مباشرة لوزارة السكن والعمران، وقد تأسس ديوان ولاية مستغانم في 26 أكتوبر 1976، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على ديوان الترقية والتسيير العقاري، نشأته، مهامه، نشاطاته، وأهدافه.

~ بطاقة تقنية للمؤسسة :

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم	1 . التسمية
نهج محمد خميستي – مستغانم -	2 . مقره
عمومية	3 . التصنيف القانوني
اقتصادي تجاري	4 . قطاع النشاط
سنة 1976 بموجب مرسوم رقم 144/76.	5 . تاريخ انجاز الشركة
045/40/97/28	6 . الفاكس
045/40/97/31	7 . الهاتف
Opgi27@hotmail.com	8 . البريد الالكتروني
- المدير العام - المدير العام المساعد - الأمانة العامة - عدد الأقسام 05 - عدد المصالح 16 - عدد الخلايا 04	9 . عدد الفروع المؤسسة
400 عامل	10 . عدد العمال الاجمالي
ترقية البناءات ايجار المساكن والمحلات ذات الطابع التجاري والمهني. بيع سكنات الترقية	11 . مجالات العمل

المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

شهدت دواوين الترقية والتسيير العقاري ثلاث مراحل ويمكن أن نلخصها:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الممتدة من تاريخ إنشاء دواوين الترقية والتسيير العقاري سنة 1974 إلى غاية 1985 وأهم ما ميز هذه المرحلة هو عدم استقلال الدواوين في تسييرها اتجاه الإدارة العمومية وأهم النصوص القانونية التي تناولت تنظيم وعمل الدواوين خلال هذه المرحلة تتمثل في:

▪ الأمر رقم 63/74 المؤرخ في 10/06/1974 المتخذ إنشاء وتحديد نظام دواوين الترقية والتسيير العقاري.

▪ الأمر رقم 93/76 المؤرخ في 23/10/1976 لشروط وإنشاء وتنظيم وعمل د.ت.ت.ع للولاية.

▪ المرسوم 143/76 المؤرخ في 23/10/1976 المتخذ إنشاء دواوين الترقية والتسيير العقاري للولاية.

▪ المرسوم رقم 01/80 المؤرخ في 23/10/1980 المتعلق بتطبيق ولاية الجزائر أحكام المادة 01 من الأمر رقم 93/76.

▪ المرسوم رقم 504/82 المؤرخ في 25/12/1985 المعدل والمتمم للأمر رقم 93/76.

▪ الأمر الوزاري المشترك المؤرخ في 01/06/1985 التنظيم الداخلي لدواوين الترقية والتسيير العقاري.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية سنة 1991 عرفت دواوين الترقية والتسيير العقاري تعديلات في طبيعتها حيث أصبحت المؤسسة اقتصادية عمومية محلية وهذا بموجب أحكام المادة 01 من المرسوم رقم 270/85 المؤرخ في 05/11/1985 المتضمن تحويل وتنظيم أعمال دواوين الترقية والتسيير العقاري للولاية.

وأهم النصوص القانونية التي تناولت تنظيم وعمل دواوين الترقية والتسيير العقاري ما

يلي:

- المرسوم رقم 85 / 270 المؤرخ في 05 / 11 / 1985 .
- المرسوم رقم 200/85 المؤرخ في 19/03/1985 المحدد لشروط إنشاء وعمل المؤسسات العمومية.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الحالية الممتدة منذ سنة 1991 إلى يومنا هذا، وخلال هذه المرحلة عرفت دواوين الترقية والتسيير العقاري تحولات أساسية ذلك أنها أصبحت مؤسسة عمومية تجمع بين خصائص الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية تنفذ المقتضيات المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في 12/05/1991. ومن النصوص القانونية التي تناولت تنظيم وعمل دواوين الترقية والتسيير العقاري خلال هذه المرحلة ما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في 12/05/1991 المتضمن تحويل الطبيعة القانونية لدواوين ت.ت.ع والمحددة لكيفية تنظيمها وعملها.
- المرسوم التنفيذي رقم 08/93 المؤرخ في 08/01/1993 المتضمن تعديل وتنظيم المرسوم التنفيذي 147/91.
- قرار رقم 43 المؤرخ في 19/10/1988 يتضمن تحديد الإطار القانوني للهيكل التنظيمي لدواوين ت.ت.ع.
- منشور مؤرخ في 18/11/1998 يتضمن تطبيق أحكام القرار الوزاري المؤرخ في 19/10/1998.

تعريف دواوين الترقية والتسيير العقاري:

يمكن تعريف دواوين الترقية والتسيير العقاري حسب النصوص القانونية الحالية، على أنها مؤسسة اقتصادية تملك الدولة رأسمالها مع إستفادتها المالي والتسيير، يتحدد نشاطها بصفة عامة في الترقية والتسيير العقاري على مستوى القطر الوطني، وتخضع علاقتها مع الغير إلى القانون العام، يصطلح عليها بمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تكمن ركيزة نجاحها نجاح أي مؤسسة في مدى حسن اختيارها لهيكلها التنظيمي الذي يوافق نشاطها ويحقق أهدافها، ولهذا أخرج ديوان الترقية والتسيير العقاري على تنظيم نشاطه وتوزيع مهامه.

أولاً: تعريف الهيكل التنظيمي

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه التركيب الداخلي للمؤسسة أو المنظمة من كافة التقسيمات التنظيمية المكونة لها، ويوضح الهيكل العلاقة بين التقسيمات من حيث تبعية كل تقسيم لمكوناته من التقسيمات الأدنى والسلطة ومسؤولية كل تقسيم.

وفي ما يلي شكل الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري بمستغانم :

ثانياً : شرح الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري بمستغانم

نظراً لأهمية الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة فإن حسن اختياره يكون بمثابة ركيزة نجاح لها، إذ يكون يوافق نشاطها ويحقق أهدافها ولهذا يعمل ديوان الترقية والتسيير العقاري على تنظيم نشاطه وتوزيع مهامه وفقاً للمخطط الذي يتشكل من مجموعة من الدوائر الرئيسية وهي وفق الترتيب التالي:

➤ دائرة المديرية العامة .

➤ دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة .

➤ دائرة المحاسبة والمالية.

➤ دائرة التحكم في إنجاز المشاريع.

➤ دائرة التسيير وصيانة الممتلكات.

وهذا بالإضافة إلى الطابق الأرضي المخصص للاستقبال، الأرشيف، مساعدة في الإعلام الآلي، مساعدة الأمن والرقابة مكلف بتحويل الاتصالات .

1 - دائرة المديرية العامة: وفقاً لأحكام المرسوم 147/21 المؤرخ في 12 ماي 1991

المتعلق بتحويل طبقة النظم الكافية للمادة 16 الديوان الترقية والتسيير العقاري وخاصة بـ:

✓ **المدير العام:** يعني العنصر الأساسي لأنه يشرف على تسيير الديوان ومشاريعه عن قرب ويعتبر المسؤول الأول والأخير في مدى نجاح وتسيير الديوان ونشاطه وهو المكلف بـ:

- ضمان تحقيق الأهداف المحددة للديوان وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التوقيع على جميع الإجراءات التي تنطوي على الديوان.
- ممارسة سلطة الإشراف على جميع العاملين.
- الإعداد والتقديم للحصول على موافقة المجلس على تقديرات الإيرادات والنفقات.
- اتخاذ كل الإجراءات اللازمة وممارسة الإجراءات القانونية.
- الإعداد والتقديم للحصول على موافقة المجلس على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.
- تحضير تقرير سنوي على الأنشطة مع الميزانية العمومية وبيانات الدخل وإرسالها إلى الهيئة المشرفة بعد موافقة مجلس الإدارة.
- تعيين الموظفين وفقا للأنظمة القائمة.

✓ **المدير المساعد:** هو مساعد مباشر للمدير العام وتقع تحت مسؤوليته ما يلي:

- رصد، تنسيق، متابعة وتنفيذ البرامج والأهداف المحددة له.
- تسيير ورصد الإجراءات الإدارية في الديوان على جميع المستويات.
- تطوير الإجراءات المتعلقة بالأصول الإدارية والتقنية والمالية.
- تمثيل المدير في اللجان الداخلية والخارجية.
- تحليل وتقييم الأنشطة التي تصطلح بها الهياكل التابعة للمكتب.

✓ **الأمانة العامة:** تعتبر وسيلة اتصال بين دوائر الديوان والمديرية العامة وتعمل على خلق جو أكثر تنظيمي لتسهيل عمل المدير، كما تقوم بالإشراف على كل العمليات الشكلية الخاصة بمكتب المدير العام وهي مكلفة بـ:

- تسجيل، نقل، تحرير الوثائق الخاصة بنشاط المديرية العامة عبر مختلف الدوائر، إعلام جميع المسؤولين بالديوان بقرارات المدير العام.
- استقبال الزوار بالمديرية العامة.

✓ **خلية الأمن الداخلي:** يسهر على الأمن بالديوان وتتمثل مهامه في:

- وضع مخطط أمن والسهر على تنفيذ إلى غاية إلغائه من طرف المدير العام.
- تنسيق ومراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان.
- ضمان المراقبة وحسن سير العمل في الأمن الداخلي للمؤسسة.

✓ **خلية المنازعات والشؤون القانونية:** مكلفة بـ:

- السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع والمتعلقة بمصلحة الديوان.
- السهر على تنفيذ القرارات وإصدار الأحكام لصالح الديوان.
- إعداد هياكل لمساعدة الديوان وتنفيذ التشريعات واللوائح.

✓ **خلية المراجعة الداخلية :** مكلفة بـ :

- السهر على التنفيذ الجيد للطرق والقواعد والإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فروع الديوان.

- تحليل وتقييم النشاط الإداري والمالي ومتابعة التطبيق الجيد للتشريعات واللوائح.
- إعداد حول عمل التنظيمات التابعة للديوان.

- تقييم أداء المجلس والإصلاحات المقترحة إذ لزم الأمر من أجل تحسين أدائها.

✓ **خلية التنظيم ونظام الإعلام الآلي والاتصال :** مكلفة بـ:

- تصميم سياسات معلومات عامة داخل الديوان.
- تصميم برامج التطبيقات ومعالجة العمليات والنشاطات الخاصة بالديوان.
- السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي.
- ضمان الاستخدام الأمثل لموارد الكمبيوتر وصيانتها .

2 - دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة: تعني هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية والوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان، كما تهتم بتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بالتسيير الإداري والاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان، فهي الإدارة اللازمة لتشغيل جميع الهياكل التابعة للمكتب وتنفيذ الإجراءات لضمان الحفاظ على مصالح المجلس، يترأسها رئيس يهتم بمتابعة الملفات الإدارية للموظفين وحسن التسيير والأداء وتتكون هذه الدائرة من مصلحتين: مصلحة تسيير الموارد البشرية، ومصلحة الوسائل العامة.

✓ **مصلحة تسيير الموارد البشرية:** تعتبر صلة وصل بين الإدارة والموظفين، تتمثل

مهامها أساسا في:

- احترام قواعد التوظيف، تنفيذ القرارات المتعلقة بالنهوض والترقية.

- متابعة الحياة الوظيفية للموظفين ودفع الأجور.

- معالجة ومتابعة العطل الخاصة موظفي الديوان.

✓ **مصلحة الوسائل العامة:** تتمثل مهامها في:

- تسيير الوارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان.

- إنشاء وسائل القيام الكمي لتوقعات الدورية للديوان.

- مسك دفاتر وقوائم الجرد .

- ضمان صيانة المرافق المادية للديوان.

- تخطي جميع الموارد المادية وعقود التأمين للديوان.

- تخزين وإدارة المخزون.

3 - إدارة المحاسبة والمالية: تهتم هذه الدائرة بضمان جميع العمليات المالية والمحاسبية

الخاصة بالديوان ولتحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تصطلح بها الوكالة لرصد وتنفيذ

و ضمان السيطرة عليها كما تهتم بضمان وصيانة وتحديد مكتب المحاسبة وتوحيد جميع القيود

المحاسبية وتشمل هذه الدائرة:

✓ **مصلحة المحاسبة:** تتمحور مهامها في:

- إقرار الميزانية والإشراف على تنفيذها.

- مسك الدفاتر وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان واستعمالها.

- إعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة المالية والمحاسبية للديوان.

- وضع قوائم الجرد وحساب قيمة الاستهلاك الخاصة بهم .

✓ **مصلحة المالية:** تهتم بـ:

- ضمان المراقبة المنتظمة لواقع الخزينة والحركات المالية.

- إعداد البيانات من حساب التسويات.

- متابعة وتنفيذ المعاملات الضريبية المتعلقة بنشاط الديوان.

- مراجعة الملفات والبيانات المقدمة من مصلحة المحاسبة ومراقبة الحساب البنكي.

✓ **مصلحة الاستثمارات** : وتهتم بـ:

- وضع ومراقبة برنامج الاستثمار السنوي.

- اتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ البرنامج الاستثماري.

✓ **مصلحة تحصيل الأجور**: وتهتم بـ:

- تحصيل الإيجارات وحصيلة البيع.

- تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استرداد عائدات الإيجار والبيع.

- اقتراح أي تدابير لتحسين معدلات التحصيل .

4 - دائرة التحكم في إنجاز المشاريع: تقوم بإعداد وتنفيذ الإجراءات والبرامج

لاستئجار المساكن الاجتماعية، كما أنها تقوم بالتنسيق والتسيير ومتابعة المشاريع وهي تتألف

من:

✓ **مصلحة الدراسات والبرمجة**: وتهتم بـ:

- متابعة الدراسات والبرمجة لبرامج الديوان.

- تنسيق ورصد الدراسات قبل انطلاق البرامج.

- إشراف اتفاقيات أعمال البحث والفحص الفني.

- رصد وثائق التشييد لإصدار تراخيص البناء.

✓ **مصلحة التسيير والصفقات**: وتهتم بـ:

- تنفيذ الإجراءات التشريعية والأنظمة المتعلقة بالمشتريات أو اتفاقيات.

- إجراءات التنفيذ لوضع برامج لتحقيق الامتثال لأنظمة القائمة.

- شروع في إضفاء الطابع الرسمي على كل الوثائق المكتوبة التي تشكل وثائق العقد ووقود

العمل ورصد المستويات التنظيمية.

✓ **إدارة عمليات السلوك**: تهتم بـ:

- رصد وتنسيق العمل لتنفيذ برامج ترويجية واجتماعية ومعدات المكتب وفقا لشروط العقد

والمعايير المقبول في هذا المجال.

- رصد وتقييم التقدم المحدد في العمل والتنشيط لهم.

- جعل الموافقات الأولية والنهائية وإبداء تحفظات عند الاقتضاء .

5 - دائرة التسيير وصيانة الممتلكات: تهتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات ونقل

الملفات والعقارات وصيانتها، وضع واتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات، تعزيز العلاقات مع المستخدمين وجمعيات الممتلكات في اتصال مع الإجراءات ذات صلة للحفاظ على الممتلكات وتقديم هذه الدائرة المصالح التالية:

✓ **مصلحة الممتلكات:** وتتمثل في:

- إضفاء الطابع الرسمي على العقود واتفاقات لاستئجار المنازل والمباني غير السكنية ورصد ملفات المستأجرين.

- متابعة نقل الأصول المملوكة لدولة وحركات المستأجرين.

- تنفيذ قواعد وإجراءات المبيعات للمباني غير السكنية.

✓ **مصلحة أسعار السوق:** وتهتم بـ:

- ضمان كافة معاملات البيع للديوان بوصفه جزاء من التشريعات واللوائح.

- وضع جداول زمنية لدفع الإيجار.

- تنسيق عمليات الاستيراد وعائد البيع.

✓ **مصلحة الصيانة والمحافظة على الممتلكات:** وتهتم بـ :

- الحفاظ على النظافة وصيانة الممتلكات.

- تنظيم ومراقبة ورصد أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني.

- التعامل مع عمليات واسعة والإصلاح وإعادة تأهيل الممتلكات .

6 دائرة تنمية والترقية العقارية والأراضي: وتتمثل مجمل مهامه في وضع سياسة

العقارات والأراضي، كما تقوم بتنسيق ومتابعة مشاريع الإسكان التي بدأت نيابة عن مجلس تطوير الأراضي من خلال الاستيلاء عليها لتشكيل ارض المحفظة.

✓ **مصلحة الترقية العقارية:** وتهتم بـ :

- تطوير أنشطة التطوير العقاري.

- تنفيذ الإجراءات التنظيمية للحصول على ملكية المنزل.

- إشراك الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بجدوى المعاملات العقارية.

✓ **مصلحة الخدمات المالية:** وتهتم بـ :

- تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل أرض المحفظة.
- الاتصال مع الشركاء في الديوان فيما يتعلق بحياسة (أرض الوكالة، السجل التجاري كاتب العمل، التريبة والتعليم، خدمات الحقول) .

✓ **المصلحة التجارية:** تهتم بـ :

- ترصيد وحماية وإدارة الممتلكات في إقليمها.
- صيانة وتحديث السجل الصحي للتراث.
- تغطية الإيرادات والدخل والنفقات ذات الصلة بنقل الأصول.
- توقف دوري عند حالات النتائج الإيجابية والإيرادات والمصروفات البيع والاسترداد المتأخر والمستحقة.
- الدفع المنتظم للعائدات ومتابعة حركة حسابات الخزانة التي أجرها الديوان.

المطلب الثالث: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

من المهام التي أوكلت إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري ما يلي:

- تلبية حاجات السكن بالولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات والمراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك.
- مراقبة أشغال ما بعد البناء وتهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي.
- تسند إليها أعمال الترميم والإصلاح اللازم للسكنات المبنية من طرف الوكالة ذاتها.
- إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية تحت السكنات.
- تتكلف مجمع الإيجار والأعباء.
- المحافظة على البنايات والمحيط الخارجي وصيانتها.
- المتابعة القضائية لكل تعدي على البناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء.
- منح مناصب عمل أساس القانون الأساسي للوكالة والميزانية المحددة للوكالة.
- إعداد التقارير السنوية للوكالة.

المطلب الرابع: نشاطات وأهداف الديوان O.P.G.I**أولاً: نشاطات الديوان**

حسب المرسوم التشريعي رقم 93-03 المؤرخ في 01 مارس 1993 استناداً إلى المادة الأولى يقوم بالترقية العقارية لكل شخص معنوي أ طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية وتتمثل فيما يلي:

- كل نشاطات الاقترناء والتهيئة لأوعية عقارية قصد بيعها أو تأجيرها.
 - كل النشاطات التوسيطية في الميدان العقاري لاسيما بيع الأملاك العقارية أو تأجيرها.
 - كل نشاطات الإدارة والتسيير لحساب الغير.
- وبصفة عامة هي كل الأعمال التي تساهم في إنجاز، أو تجديد الأعمال العقارية المخصصة ببيع وإيجار الأملاك العقارية المعنية بمحلات الاستعمال السكني، والمجالات المخصصة لكل نشاط حرفي، أو صناعي أو تجاري، كم يمكن أن يرشح متعاملاً بالترقية العقارية للقيام بمساعدة الدولة حسب الأشكال والشروط المعمول بها والتي ستحدد نشاطات الترقية والعقارية حيث تستهدف في إنجاز مساكن ذات طابع اجتماعي.

ثانياً: أهداف الديوان.

- تنص المادة 06 على الوكالة المكلفة في إطار الكفاءة الإقليمية بإنجاز مجموع العمليات المتعلقة بتسيير برامج السكن، وكذلك البيانات الاستعمال أو التي هدفها الأساسي الإسكان الخاص بالدولة أين يستفيد بإنجاز مسابقة مالية للدولة لهذا الغرض الدولة مكلفة بـ:
- كراء السكنات أو محلات للاستعمال المهني التجاري والحرفي.
 - تغطية الكراء والأعباء التي تعود عليه.
 - الحفاظ على البيانات واستقلاليتها.
 - إنشاء التبين اليومي لجرد البيانات أين تتضمن تسيير ومراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات والمحلات الموجودة في تلك البيانات.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I بمستغانم

سنحاول في هذا المبحث عرض الميزانية للسنوات (2018-2019-2020) ومن ثم الحصول على الميزانية المختصرة، وفي الأخير نقوم بتحليل الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للسنوات (2018-2019-2020)

إن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة.

تحليل عن طريق مؤشرات مالية سنة 2018 - 2019 - 2020

~ إعداد ميزانية وظيفية :

✓ جانب الاستخدامات :

2020	2019	2018	استخدامات
3049134080.35	3105141566.95	3265058218.05	استخدامات ثابتة
1944339707.04	1676282180.20	1651194609.14	استخدامات جارية
1836094693.63	1554727627.20	1483003634.63	استخدامات الاستغلال
108245013.41	121554553.00	168190974.51	استخدامات خارج الاستغلال
1470216194.24	1740850636.31	1547549531.00	قيم جاهزة
6463689981.63	6522274382.46	6463802351.19	مجموع استخدامات

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

نلاحظ أن الاحتياج في رأس العامل موجب، وهذا يعني أن هناك احتياجات استغلالية غير مغطاة بالموارد المالية القصيرة الأجل والمؤسسة بحاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال

✓ جانب الموارد :

2020	2019	2018	موارد
5493980685.68	538148366.06	5406361054	موارد دائمة
3896532942.56	3886063824.82	4028796073.15	موارد خاصة
1597447743.12	1495419838.24	1377564980.85	موارد طويلة الأجل
969709295.95	1140789919.40	1057441297.19	موارد جارية
245219816.27	337196620.63	323384041.14	موارد الاستغلال
724489479.68	803593298.77	734057256.05	موارد خارج الاستغلال
6463689981.63	6522274382.46	6463802351.19	مجموع

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي من خلال السنوات الثلاث موجب وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة ويبقى فائض إما لتمويل الأصول الجارية أو الحيازة على استثمارات جديدة.

✓ حساب النسب :

~ نسبة تمويل دائم : موارد الدائمة

استخدامات الدائمة

2020	2019	2018	البيانات
5493980685.68	5381483663.06	5406361054	موارد دائمة
3049134080.35	3105141566.95	3265058211.05	استخدامات دائمة
1.80	1.73	1.66	نسبة تمويل دائم

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

✓ نسبة تمويل دائم : أموال خاصة

استخدامات ثابتة

البيانات	2018	2019	2020
موارد خاصة	4028796073.15	3886063824.82	3896532942.56
استخدامات ثابتة	3265058211.05	3105141566.95	3049134080.35
نسبة تمويل دائم	1.23	1.25	1.28

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال الثلاث سنوات أكبر بكثير من الواحد، وهذا معناه أن المؤسسة تملك هامش أمان كبير يغطي بعض أو جزء من الأصول المتداولة.

✓ نسبة استقلالية مالية : أموال الخاصة

مجموع ديون

البيانات	2018	2019	2020
أموال خاصة	4028796073.15	3886063824.82	3896532942.56
مجموع الديون	2435006278.04	2636209757.64	2567157039.07
نسبة استقلالية مالية	1.65	1.47	1.52

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 1 ، وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر بكثير من اجمالي الديون أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها بواسطة أموالها الخاصة.

$$\checkmark \text{ FR أو FRNG} = \text{موارد دائمة} - \text{استخدامات دائمة} .$$

بيان	2018	2019	2020
موارد دائمة	5406361054	5381483663.06	5493980685.68
استخدامات دائمة	3265058211.05	31051411566.95	3049134080.35
FRNG	2141302842.95	2276342096.11	2444846605.33

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

$$\checkmark \text{ BFR} = \text{موارد جارية} - \text{استخدامات جارية}$$

بيان	2018	2019	2020
استخدامات جارية	1651194609.14	1676282180.20	1944339707.04
موارد جارية	1057441297.19	1140789919.40	969709295.95
BFR	593753311.95	535492260.80	974630411.09

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

$$TN = FRNG - BFR = \text{خزينة صافية} \quad \checkmark$$

بيان	2018	2019	2020
FRNG	2141302842.95	2276342096.11	2444846605.33
BFR	593753311.95	535492260.80	9746300411.09
TN	1547549531.20	1740850635.31	1470216194.24

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وهذا ما يعني أن للمؤسسة سيولة غير مستعملة، وهذا يعتبر تجميدا للأموال المتاحة أو الجاهزة وعلى المؤسسة استثمارها أو توظيفها في مشاريع تعود عليها بالفائدة.

ومن خلال دراستنا لرأس المال العامل الصافي والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، نلاحظ BFR أصغر من الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها فائض من الأموال وبالتالي عليها القيام بتسديد التزامات الموردين، شراء مواد أولية، تمديد أجل الزبائن، شراء أسهم وسندات.

$$\checkmark \text{ رأس المال العامل الخاص FRP} = \text{أموال خاصة} - \text{استخدامات ثابتة}$$

بيان	2018	2019	2020
أموال خاصة	4028796073.15	3886063824.82	3896532942.56
استخدامات ثابتة	3265058211.05	3105141566.95	3049134080.35
FRP	763737862.1	780922257.87	847398862.21

المصدر : وثائق مقدمة من الديوان انظر إلى الملاحق

بما أن المؤسسة لديها FR موجب و BFR موجب و TN موجبة فإن حالة مؤسسة متوازنة وحسنة وحيدة، كذلك نلاحظ أن المؤسسة تغطي للإستخدامات ثابتة بأموالها خاصة دون لجوء إلى ديون طويلة أو قصيرة أجل فهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً. كذلك نلاحظ أن المؤسسة تغطي استخدامات ثابتة بأموالها خاصة أن نسبة الأموال الخاصة أكبر من مجموع ديون فإن المؤسسة مستقلة مالياً ومن كل هذه مؤشرات نلاحظ أن المؤسسة في حالة جيدة وكما أنها تتطور من السنة إلى أخرى .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة الديوان الترقية والتسيير العقاري والتي كان هدفها الأساسي التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام أدوات الإدارة المالية كالتحليل المالي.

إذ يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصول النظرية على أرض الواقع.

حيث قمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الميزانية للسنوات 2018، 2019، 2020، بالإضافة إلى عملية التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي التي بينت أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأنها تستطيع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي وأهميته في المؤسسة الاقتصادية، وذلك في الجانبين النظري والتطبيقي توصلنا إلى أن التحليل المالي يعتبر الركيزة الأساسية في أي مؤسسة كانت، وذلك لأهميته وقيمه في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في التنسيق بين جميع أطراف المؤسسة بغرض تحقيق المردودية وتوفير السيولة. كما يعمل التحليل المالي على تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والسعي لتحقيق الربحية بهدف البقاء والاستمرار.

ونستنتج من الفرضيات السابقة ما يلي :

- الفرضية الأولى توصلنا أن للتحليل المالي وظيفة موجبة ومهمة في مؤسسة الاقتصادية في توفير الأموال وربح للمؤسسة .
- الفرضية الثانية نأكد بأن التحليل المالي أداة لكشف عني الأداء المالي للمؤسسة كما يساهم في جمع المعلومات وتحليلها ثم تشخيصها.
- الفرضية الثالثة نوافق أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في مؤسسة الديوان الترقية والتسيير العقاري في كونه يحدد نقاط القوة والضعف ويحقق رأس مال عامل موجب.

قائمة

المصادر و المراجع

1 الكتب :

- ✓ 1 أحمد نور، المحاسبة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987.
- ✓ 2 الأزهر قادري، مبادئ المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- ✓ 3 إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة منقحة، الجزائر، 2000.
- ✓ 4 بوعلام بوشاشي، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومه، الجزائر، 1997.
- ✓ 5 جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، 1984.
- ✓ 6 حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي في اتخاذ القرارات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- ✓ 7 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.
- ✓ 8 خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- ✓ 9 رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
- ✓ 10 سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .

- ✓ 11 صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998.
- ✓ 12 صادق محمد بسام، مقدمة في المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ✓ 13 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- ✓ 14 كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
- ✓ 15 محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ✓ 16 منير صالح هنيدي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 1991.
- ✓ 17 ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير- التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1998.
- ✓ 18 يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر، 2007/2006.

2 - الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1 جروم لمين وزملائه، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، جوان، 2013.
- 2 حمداس هلال و زملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر ، الجزائر، جوان، 2014.
- 3 بشير عبد النور وزملائه، أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البليدة، جوان، 2014.

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة..... أ ب ج

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي ودراسة الميزانية المحاسبية

تمهيد 2

المبحث الأول : التحليل المالي ونظريته التاريخية..... 3

المبحث الثاني : التحليل المالي : البيانات والأنواع..... 10

المبحث الثالث : دراسة وتحليل الميزانية المحاسبية..... 14

خلاصة 28

الفصل الثاني : الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي

والنسب المالية

تمهيد..... 30

المبحث الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية..... 31

المبحث الثاني : التحليل بواسطة التوازنات المالية..... 39

المبحث الثالث : دراسة الهيكل المالية بواسطة النسب المالية..... 46

خلاصة..... 54

الفصل الثالث : دراسة نشاط ومردودية المؤسسة

تمهيد..... 56

المبحث الأول : دراسة جدول حسابات النتائج..... 57

المبحث الثاني : دراسة التمويل الذاتي..... 62

المبحث الثالث : دراسة المردودية والتدفق النقدي..... 64

خلاصة..... 72

الفصل الرابع

دور التحليل المالي في تشخيص ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية مستغانم

تمهيد.....74

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I.....75

المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري O.P.G.I بمستغانم85

خلاصة.....94

خاتمة.....96

قائمة المصادر والمراجع.....98

الفهرس101

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		608 487 162,78	1 098 169 549,27
Variation stocks produits finis et en cours		123 721 762,74	-565 667 989,89
Production immobilisée		70 486,78	
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		732 279 412,30	532 501 559,38
Achats consommés		-60 944 144,22	-8 843 213,42
Services extérieurs et autres consommations		-104 996 569,16	-137 161 647,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-165 940 713,38	-146 004 861,08
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		566 338 698,92	386 496 698,30
Charges de personnel		-385 649 028,62	-360 326 695,17
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 635 327,52	-16 566 305,68
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		174 054 342,78	9 603 697,45
Autres produits opérationnels		42 653 426,16	63 597 822,48
Autres charges opérationnelles		-918 894,79	-4 746 118,90
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-247 019 653,39	-69 637 193,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		34 520 899,71	31 529 985,26
V- RESULTAT OPERATIONNEL		3 290 120,47	30 348 193,15
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		3 290 120,47	30 348 193,15
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 169 651,60	-8 221 423,60
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		809 453 738,17	627 629 367,12
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-807 333 269,30	-605 502 597,57
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 120 468,87	22 126 769,55
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 120 468,87	22 126 769,55

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 551 073 955,36	2 679 720 326,59
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 120 468,87	22 126 769,55
Autres capitaux propres - Report à nouveau		974 011 636,05	959 943 852,99
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 527 206 060,28	3 661 790 949,13
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		988 198 274,62	975 888 426,96
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		389 366 706,23	313 827 271,24
TOTAL II		1 377 564 980,85	1 289 715 698,20
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		165 991 004,89	89 920 752,27
Impôts		157 393 036,25	167 060 446,31
Autres dettes		734 057 256,05	558 503 272,07
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 057 441 297,19	815 484 470,65
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5 962 212 338,32	5 766 991 117,98

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 052 050,00	892 408,26	159 641,74	217 961,74
Immobilisations corporelles					
Terrains		60 801 072,00		60 801 072,00	60 801 072,00
Bâtiments		2 885 476 220,37	32 435 234,09	2 853 040 986,28	2 952 244 526,46
Autres immobilisations corporelles		70 729 663,57	57 577 725,12	13,151 938,45	10 156 179,42
Immobilisations en concession	R1S3L4	965 258,00	1 447 887,00	-482 629,00	
Immobilisations encours		7 502 255,61		7 502 255,61	41 611 885,89
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		238 531 691,50	171 484 000,00	67 047 691,50	69 877 875,94
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 265 058 211,05	263 837 254,47	3 001 220 956,58	3 134 909 501,45
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		812 876 844,95		812 876 844,95	654 529 316,60
Créances et emplois assimilés					
Clients		664 160 677,85	237 752 758,40	426 407 919,45	799 411 168,79
Autres débiteurs		5 966 111,83		5 966 111,83	9 677 873,56
Impôts et assimilés		168 190 974,51		168 190 974,51	196 903 220,06
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 547 549 531,00		1 547 549 531,00	971 560 037,52
TOTAL ACTIF COURANT		3 198 744 140,14	237 752 758,40	2 960 991 381,74	2 632 081 616,53
TOTAL GENERAL ACTIF		6 463 802 351,19	501 590 012,87	5 962 212 338,32	5 766 991 117,98

4

OPGI MOSTAGANEM

107 AVENUE MOHAMED KHEMISTI MOSTAGANEM

N° D'IDENTIFICATION:099927078211981

EDITION_DU:23/05/2022 10:13

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		2 388 306 230,68	2 551 073 955,36
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 205 378,86	2 120 468,87
Autres capitaux propres - Report à nouveau		990 414 272,23	974 011 636,05
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 380 925 881,77	3 527 206 060,28
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		1 018 728 092,04	988 198 274,62
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		476 691 746,20	389 366 706,23
TOTAL II		1 495 419 838,24	1 377 564 980,85
<u>PASSIFS COURANTS:</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		231 394 021,16	165 991 004,89
Impôts		105 802 599,47	157 393 036,25
Autres dettes		803 593 298,77	734 057 256,05
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 140 789 919,40	1 057 441 297,19
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		6 017 135 639,41	5 962 212 338,32

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		679 524 935,54	608 487 162,78
Variation stocks produits finis et en cours		29 653 507,63	123 721 762,74
Production immobilisée		1 739 020,00	70 486,78
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		710 917 463,17	732 279 412,30
Achats consommés		-1 204 545,88	-60 944 144,22
Services extérieurs et autres consommations		-207 388 922,07	-104 996 569,16
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-218 593 467,95	-165 940 713,38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		492 323 995,22	566 338 698,92
Charges de personnel		-409 082 553,14	-385 649 028,62
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 851 872,00	-6 635 327,52
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		75 389 570,08	174 054 342,78
Autres produits opérationnels		37 609 020,34	42 653 426,16
Autres charges opérationnelles		-1 164 153,62	-918 894,79
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-156 421 731,65	-247 019 653,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		48 091 365,39	34 520 899,71
V-RESULTAT OPERATIONNEL		3 504 070,54	3 290 120,47
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		3 504 070,54	3 290 120,47
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1 298 691,68	-1 169 651,60
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		796 617 848,90	809 453 738,17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-794 412 470,04	-807 333 269,30
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 205 378,86	2 120 468,87
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 205 378,86	2 120 468,87

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 052 050,00	950 728,26	101 321,74	159 641,74
Immobilisations corporelles					
Terrains		60 801 072,00		60 801 072,00	60 801 072,00
Bâtiments		2 724 482 515,69	41 148 457,54	2 683 334 058,15	2 853 040 986,28
Autres immobilisations corporelles		73 912 956,60	57 840 260,61	16 072 695,99	13 151 938,45
Immobilisations en concession		1 930 516,00	1 930 516,00		-482 629,00
Immobilisations encours		7 502 255,61		7 502 255,61	7 502 255,61
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		235 460 201,05	171 484 000,00	63 976 201,05	67 047 691,50
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 105 141 566,95	273 353 962,41	2 831 787 604,54	3 001 220 956,58
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		923 605 523,35		923 605 523,35	812 876 844,95
Créances et emplois assimilés					
Clients		624 034 784,32	231 784 780,64	392 250 003,68	426 407 919,45
Autres débiteurs		7 087 319,53		7 087 319,53	5 966 111,83
Impôts et assimilés		121 554 553,00		121 554 553,00	168 190 974,51
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 740 850 635,31		1 740 850 635,31	1 547 549 531,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 417 132 815,51	231 784 780,64	3 185 348 034,87	2 960 991 381,74
TOTAL GENERAL ACTIF		6 522 274 382,46	505 138 743,05	6 017 135 639,41	5 962 212 338,32

OPGI MOSTAGANEM

107 AVENUE MOHAMED KHEMISTI MOSTAGANEM

N° D'IDENTIFICATION:099927078211981

EDITION_DU:23/05/2022 10:15

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		604 340 895,72	679 524 935,54
Variation stocks produits finis et en cours		123 093 442,76	29 653 507,63
Production immobilisée			1 739 020,00
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		727 434 338,48	710 917 463,17
Achats consommés		-10 504 819,93	-11 204 545,88
Services extérieurs et autres consommations		-144 777 813,64	-207 388 922,07
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-155 282 633,57	-218 593 467,95
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		572 151 704,91	492 323 995,22
Charges de personnel		-493 975 552,87	-409 082 553,14
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 191 635,74	-7 851 872,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		71 984 516,30	75 389 570,08
Autres produits opérationnels		36 432 836,86	37 609 020,34
Autres charges opérationnelles		-3 471 805,43	-1 164 153,62
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-158 511 550,70	-156 421 731,65
Reprise sur pertes de valeur et provisions		55 582 935,56	48 091 365,39
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 016 932,59	3 504 070,54
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 016 932,59	3 504 070,54
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-861 752,32	-1 298 691,68
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		819 450 110,90	796 617 848,90
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-818 294 930,63	-794 412 470,04
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 155 180,27	2 205 378,86
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 155 180,27	2 205 378,86

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 329 746 007,10	2 388 306 230,68
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		1 155 180,27	2 205 378,86
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 023 861 764,89	990 414 272,23
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 354 762 952,26	3 380 925 881,77
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 073 283 062,24	1 018 728 092,04
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		524 164 680,88	476 691 746,20
Provisions et produits constatés d'avance		1 597 447 743,12	1 495 419 838,24
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		133 246 206,63	231 394 021,16
Impôts		111 973 609,64	105 802 599,47
Autres dettes		724 489 479,68	803 593 298,77
Trésorerie passif			
TOTAL III		969 709 295,95	1 140 789 919,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5 921 919 991,33	6 017 135 639,41

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020		2019	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 380 450,00	999 102,00	381 348,00	101 321,74
Immobilisations corporelles					
Terrains		60 801 072,00		60 801 072,00	60 801 072,00
Bâtiments		2 668 401 892,11	49 852 268,95	2 618 549 623,16	2 683 334 058,15
Autres immobilisations corporelles		74 226 956,60	61 736 967,10	12 489 989,50	16 072 695,99
Immobilisations en concession		2 413 145,00	2 413 145,00		
Immobilisations encours		7 502 255,61		7 502 255,61	7 502 255,61
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		234 408 309,03	171 484 000,00	62 924 309,03	63 976 201,05
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 049 134 080,35	286 485 483,05	2 762 648 597,30	2 831 787 604,54
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 118 554 175,92		1 118 554 175,92	923 605 523,35
Créances et emplois assimilés					
Clients		708 882 118,73	255 284 507,25	453 597 611,48	392 250 003,68
Autres débiteurs		8 658 398,98		8 658 398,98	7 087 319,53
Impôts et assimilés		108 245 013,41		108 245 013,41	121 554 553,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 470 216 194,24		1 470 216 194,24	1 740 850 635,31
TOTAL ACTIF COURANT		3 414 555 901,28	255 284 507,25	3 159 271 394,03	3 185 348 034,87
TOTAL GENERAL ACTIF		6 463 689 981,63	541 769 990,30	5 921 919 991,33	6 017 135 639,41